وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة "عبد الحميد ابن باديس" بمستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تحت ماستر عنوان :

# دراسة قياسية لأثر النمو الديموغرافي على الإنفاق الحكومي للفترة (2000-2018)

من اعداد الطالب : بوخاتم صديق

تحت اشراف : الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء

أمام لجنة المناقشة المكونة من

أ/د ولد عيسى ..... جامعة مستغانم.....رئيسا

أ/د حيمور مصطفى..... جامعة مستغانم.....ممتحنا

السنة الجامعية : 2018-2019

# شكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى أله وصحبه أجمعين ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين أما بعد ...

فإني أحمد الله وأشكره لإتمامي هذه المذكرة فإن كنت وفقت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي.

أشكر أستاذتي الدكتورة البروفسور زرواط فاطمة الزهراء والتي كنت طالبا عندها خلال سنوات الماستر.

كما لا يسعني إلا ان أشكر أعضاء لجنة التحكيم لقبولهم لقبولهم مناقشة المذكرة.

ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذتي الموقرين كالأستاذ الدكتور مولود نورين والأستاذ الدكتور يخلف عبد الله

كما أتقدم بالشكر إلى كل اصدقائي وزملائي وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم وإلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

# اهداء

إلى الوالد والوالدة العزيزين

إلى زوجتي وابنتي الغالية

إلى اخوتي وأختي

زملائي وأصدقائي

**الملخص :**

اهتمت هذه المذكرة بدراسة أثر النمو السكاني لولاية مستغانم على الانفاق الحكومي ( ميزانية التجهيز) خلال فترة الدراسة 2000-2018. حيث تطرقنا إلى بعض المفاهيم والحقائق المتعلقة بالنمو السكاني واحتياجاته ومتطلباته المتزايدة في مختلف الميادين والقطاعات التي وصفها البعض بالقنبلة السكانية، لذا عملت الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد من أجل تلبية انشغالاتهم عن طريق وسائل وأليات مالية عدة نذكر منها النفقات العامة التي مصدرها الجباية البترولية في الجزائر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية.

نهدف من خلال مذكرتنا إلى لفت الانتباه حول مدى تأثير النمو السكاني المتزايد بسرعة على الانفاق الحكومي، فبعد أن تناولنا في الجانب النظري الثنائية ( عدد السكان- النفقات العامة) توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى أن هناك علاقة بين عدد السكان ونفقات التجهيز لمستغانم، حيث يتحكم النمو السكاني في الانفاق الحكومي وذلك نتيجة للقوة التفسيرية للنموذج التي قدرت بحوالي % 53 باستخدام نماذج السلاسل الزمنية.

**الكلمات المفتاحية :** النمو السكاني ، الانفاق الحكومي ، قانون فاجنر

**Abstract :**

The present thesis focused on the study of the impact of Mostaganem's population growth on government expenditure (processing budget) during the period 2000-2018. Therefore, the State has intervened in the economic and social life of individuals in order to address their concerns through various means and financial mechanisms, including the public expenditures originating from the petroleum collection In Algeria linked to fluctuations in world oil prices.

In our work, we aim to draw attention to the impact of rapidly growing population growth on government spending. After we dealt with the theoretical aspect of bilateral (population - public expenditure), we found in the standard study that there is a relationship between the population and processing expenses of Mostaganem, Population growth in government expenditure due to the explanatory power of the model estimated at 53% using time series models.

**Keywords:** population growth, government spending, Wagner's law

**Résumé :**

Ce mémoire s'intéresse à l'étude de l'impact de la croissance démographique de Mostaganem sur les dépenses de l'État (budget de transformation) au cours de la période 2000-2018. Par conséquent, l'État est intervenu dans la vie économique et sociale des particuliers afin de répondre à leurs préoccupations par divers moyens et mécanismes financiers, notamment les dépenses publiques liées à la collecte de pétrole. En Algérie, liée aux fluctuations des prix mondiaux du pétrole.

Dans notre recherche , nous visons à attirer l'attention sur l'incidence de la croissance démographique rapide sur les dépenses de l'État Après avoir traité de l'aspect théorique des dépenses bilatérales (population - dépenses publiques), nous avons constaté dans l'étude standard qu'il existait une relation entre les dépenses de population et de transformation de Mostaganem, Croissance démographique des dépenses publiques due au pouvoir explicatif du modèle estimé à 53% à l'aide de modèles de séries chronologiques.

**Mots-clés:** croissance de la population, dépenses du gouvernement, loi de Wagner.

## فهرس الجداول والأشكال

### فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | عدد سكان ولاية مستغانم منذ الاستقلال | 64 |
| 2 | سلسلة عدد سكان ولاية مستغنم | 67 |
| 3 | سلسلة النفقات الحكومية | 71 |
| 4 | سلسلة البواقي | 80 |


### فهرس الأشكال


| | | |
|---|---|---|
| 1 | علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية | 11 |
| 2 | عدد سكان ولاية مستغانم منذ الاستقلال | 65 |
| 3 | البرامج التنموية لمديرية البرمجة | 68 |
| 4 | نفقات التجهيز | 70 |
| 5 | الانتشار بين DEP POP | 72 |
| 6 | Durban Waston | 77 |

# فهرس الدراسة

# فهرس المحـتـويـات


| التعيين | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | |
| شكر | |
| ملخص الدراسة | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول والأشكال | |
| مقدمة | |
| **الفصل الأول : البناء النظري لظاهرة النمو السكاني** | |
| تمهيد | 01 |
| المبحث الأول : مفاهيم الظاهرة السكانية | 02 |
| المطلب الأول : مفهوم السكان والنمو السكاني | 02 |
| المطلب الثاني : خصائص الظاهرة السكانية | 04 |
| المطلب الثالث : العامل السكاني وعلاقته بأهم المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية | 05 |
| المبحث الثاني : النظريات المفسرة للنمو السكاني | 12 |
| المطلب الأول :نظرية مالتوس | 12 |
| المطلب الثاني نظريات النمو السكاني بعد مالتوس | 15 |
| المبحث الثالث : محددات النمو السكاني | 21 |
| المطلب الأول : أسباب النمو السكاني وخصائصه | 21 |
| المطلب الثاني :الخصوبة والمواليد | 24 |
| المطلب الثالث: الوفيات | 26 |
| المطلب الرابع : الهجرة | 28 |
| خلاصة الفصل الأول | 31 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني : مدخل مفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة** | |
| تمهيد | 32 |
| المبحث الأول : ماهية النفقات العامة | 33 |
| المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة | 33 |
| المطلب الثاني : اثار النفقات العامة | 36 |
| المبحث الثاني : ظاهرة تزايد النفقات العامة | 41 |
| المطلب الأول : أسباب زيادة النفقات العامة | 41 |
| المطلب الثاني : تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة | 44 |
| المبحث الثالث : ضبط وترشيد النفقات | 48 |
| المطلب الأول : قواعد وحدود النفقات العامة | 48 |
| المطلب الثاني : ترشيد الانفاق العام كضرورة للحفاظ على المال العام | 52 |
| المطلب الثالث : ترشيد الانفاق العام في الاقتصاد الإسلامي | 55 |
| خلاصة الفصل الثاني | 59 |
| **الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر النمو السكاني لمستغانم على نفقات التجهيز(2000-2018)** | |
| تمهيد | 60 |
| المبحث الأول: دراسة وصفية احصائية للسلاسل الزمنية | 61 |
| المطلب الأول : وصف متغيرات النموذج | 61 |
| المطلب الثاني : دراسة وصفية احصائية لمتغيرات الدراسة | 63 |
| المبحث الثاني : تقدير واختبار نموذج الدراسة | 73 |
| المطلب الأول : تقدير نموذج الدراسة | 73 |
| المطلب الثاني : اختبار نموذج الدراسة | 75 |
| خلاصة الفصل الثالث | 82 |
| الخاتمة | 86 |
| الملحق | 87 |
| قائمة المراجع | 89 |

**مقدمـة:**

جذبت دراسة السكان انتباه الكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور ولقد نشطت اليوم نظم فكرية متباينة وكرست كثيرا من جهودها من أجل المزيد من الوضوح والدقة في دراسة الظواهر السكانية والتنبؤ بأحوالها في المستقبل، حيث أصبحت معظم الدول حاليا متدخلة ومسؤولة عن سكانها فبداية من الدولة الحيادية إلى الدولة المتدخلة التي عملت على تحقيق المساواة، العدالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل التغيرات الجديدة التي تواجهها. فالمتغير السكاني وبكل ما أوتي من خصائص كعدد السكان ونوعهم وسنهم وتوزيعهم من أهم مدخلات عملية التسيير والادارة والتخطيط إذ تعتمد الدولة في تدخلها في المجتمع على عدة وسائل، أهمها النفقات العامة التي يظهر من خلالها دور أجهزتها التنفيذية لضمان التوزيع العادل لبرامج وأموال الدولة على مختلف سكان القطر الواحد.

ونتيجة للتزايد الهائل لعدد السكان وجدت الحكومات نفسها ملزمة بالاستجابة لمتطلبات السكان وانشغالاتهم المتزايدة من خلال توسيع التزاماتها المالية. إن هذا التزايد للثنائية ( النفقات العامة– عدد السكان) سمي في علم الاقتصاد بقانون فاجنر نسبة للإقتصادي الألماني أدولف فاجنر الذي يعتبر أول من تطرق لهذه الظاهرة سنة 1892، حيث أكد أن كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معدل نمو الانفاق الحكومي، وقد فسرذلك بدور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي ومن هنا أصبحت هذه الظاهرة تلفت إنتباه السلطات العليا وأصحاب القرار خاصة مع النمو المتسارع لعدد السكان.

وهذا ما لوحظ في الجزائر خاصة ولاية مستغانم الذي عرفت تزايد مستمر لعدد السكان بعد سنة 1988، حينها لم يجد المسؤولون من وسيلة أمامهم إلا بناء وخدمة المواطن بتحقيق مصالحهم وتحسين ظروف معيشتهم وتشييد المؤسسات والمرافق العمومية فبقيت كذلك إلى غاية يومنا هذا.

إن التطورات التي شهدها العالم خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، والتي تمثلت في التخلي عن الاقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق أفرزت تحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية كالانفتاح، الديمقراطية وانتشار الحريات مما أدى لزيادة وعي المجتمع وارتفعت مطالبه مما جعل الدولة تجاري هذه الاحتياجات وبالتالي تأثر نفقاتها نتيجة لهذا التغير الحاصل. وعليه أصبح لزاما عليها أن تعمل بجدية وعقلانية ورشادة من أجل تحقيق التوازن بين عدد السكان المتزايد والموارد المتاحة والتي لا يمكن أن تقاوم المد السكاني المتزايد غن بقيت محدودة وجامدة.

**1) أهمية الدراسة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من دور المتغير السكاني وحاجياته المتزايدة وتأثره وتأثيره بمختلف المتغيرات المحيطة به خاصة نفقات التجهيز وذلك بتبيان مدى تأثير الطلب السكاني على الدولة التي تسعى من جهتها بتحقيق وتوفير كل مطالبهم واحتياجاتهم.

**2) أهداف الدراسة :**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- التعرف على ظاهرة النمو السكاني وأهم خصائصها والنظريات المفسرة لها.
- فهم ظاهرة تزايد النفقات العامة وبيان مختلف التفسيرات المقدمة لذلك.
- دراسة العلاقة الميدانية لتأثير النمو السكاني لولاية مستغانم على نفقات التجهيز.

**3) إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق تحددت معالم الإشكالية التي نود طرحها وهي كالتالي :

**ما مدى تأثير النمو السكاني لولاية مستغانم على نفقات التجهيز ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، لابد أن نتطرق إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بالنمو السكاني ؟ وماهي أهم خصائصه والنظريات المفسرة له؟
- ما هي أسباب تزايد النفقات العامة ؟ وما هي النظريات المفسرة لذلك؟
- ما طبيعة تأثير النمو السكاني لولاية مستغانم على نفقات التجهيز خلال الفترة ( 2000-2018)؟

## 4) فرضيات الدراسة :

للاجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية نختبر صحتها من عدمها في النهاية وهي كالتالي :

- النمو السكاني يتميز بالزيادة الدائمة والمستمرة.
- تزايد النفقات العامة ظهرت مع الفكر الكينزي المنادي بتدخل الدولة.
- يؤدي النمو السكاني لزيادة الإنفاق في حالة البحبوحة المالية و نقصه في حالة التقشف.

## 5) منهج الدراسة :

تنتمي هذا الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تعتمد على وصف الظاهرة المراد دراستها وتحليلها، مستخدمين في ذلك المنهجين الكمي والكيفي، المنهج الكمي لقياس وتكميم الظاهرة والمنهج الكيفي لتحليل البيانات والمعطيات. وتم توضيح البيانات في جداول إحصائية وأشكال بيانية.

## 6) تقسيمات الدراسة:

الخطة المعتمدة في هذه الدراسة مكونة من ثلاث فصول وهي كالتالي :

**الفصل الأول:** البناء النظري لظاهرة النمو السكاني ضم ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول حول مفاهيم الظاهرة السكانية كمفهوم وخصائص النمو السكاني وعلاقته بمختلف المتغيرات المحيطة به.أما المبحث الثاني تناول أهم النظريات المفسرة للنمو السكاني كنظرية مالتوس والنظريات الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية ثم المبحث الثالث الذي تطرق لمحددات النمو السكاني (المواليد–الوفيات–الهجرة)

**الفصل الثاني** : مدخل مفاهيمي لظاهرة تزايد النفقات العامة يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية النفقات العامة تطرقنا من خلاله إلى مفهوم وآثار الإنفاق الحكومي، المبحث الثاني عالجنا فيه ظاهرة تزايد النفقات فحاولنا إبراز الأسباب المؤدية إلى هذه الزيادة وتفسيرها، أما المبحث الثالث بينا فيه كيفية ضبط وترشيد النفقات عن طريق قواعد وحدود وأهمية ترشيد هذه النفقات.

**الفصل الثالث** : دراسة قياسية لأثر النمو السكاني لمستغانم على نفقات التجهيز(2000–2018) قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول دراسة وصفية للسلاسل الزمنية ، المبحث الثاني تقدير واختبار نموذج الدراسة مع إعطاء تحليل اقتصادي .

**تمهيد:**

أصبحت الدراسات السكانية تحظى باهتمام كبير ومتزايد نظرا لأهميتها البالغة عند مختلف الجهات المحلية والدولية، حيث يهتم الدارس لعلم السكان بمختلف خصائص السكان من عددهم ونموهم وكثافتهم ونوعهم( جنسهم ) وتوزيعهم وخصوبتهم ومواليدهم ووفياتهم وهجرتهم ... وغيرها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل. اعتمادا على الأساليب الإحصائية المتعلقة بالبيانات العددية والنوعية المتوفرة لديه.

ولقد عرف النمو السكاني على مستوى العالم انفجارا هائلا ومروعا، تناولته مختلف الدراسات والكتابات التي كانت أغلبها متخوفة من هذه الظاهرة التي وصفت بأنها تهدد ثروات وموارد الدول كما أكد ذلك مالتوس سنة 1803الذي تشائم فيه كثيرا عن التوافق بين نمو السكان والموارد على الأرض.

إن معرفة عدد السكان في لحظة ما، ومعرفة نموهم مع الوقت يعتبر أمر مهم للغاية في شتى المجالات والعلوم، فعند علماء الاجتماع ينبغي أن تتوافر لديهم الحقائق المتعلقة بالسكان في مختلف الأقاليم والمناطق لكي يتمكنوا من حساب نسب تخص دراساتهم كالزواج والطلاق والأمية، كما أن واضعي البرامج بحاجة لذلك حتى يتمكنوا من وضع خططهم ورسم برامجهم التنموية في مناطق محددة تطبيقا للعدالة والانتظام في التنمية بين الأفراد، ويجب أن تتوافر هذه الحقائق لدى الإداريين والماليين ليكون باستطاعتهم تحديد الإعتمادات المالية الشاملة في فترة معينة أو في مكان معين، أو المتخصصة كالنفقات المتعلقة بالتعليم أو الصحة أو الإسكان أو النقل والمواصلات أو الزراعة... الخ.

ورغم أهمية هذه الدراسات إلا أنه يكتنفها غموض وجب إزالته عن بحثنا هذا، من أجل ذلك سوف نلقي الضوء على أهم مفاهيم هذه الظاهرة والتعرف على مختلف جوانبها، من خلال ثلاثة مباحث:

-**المبحث الاول** :مفاهيم الظاهرة السكانية.

-**المبحث الثاني** :النظريات المفسرة للنمو السكاني.

-**المبحث الثالث** :محددات النمو السكاني.

## المبحث الأول: مفاهيم الظاهرة السكانية

### المطلب الأول: مفهوم السكان والنمو السكاني

#### 1) تعريف الظاهرة السكانية:

**لغة:** يذكر محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي في مختار الصحاح أن لفظة سكان مشتقة من الفعل "سكن" وهو من باب دخل كأن نقول فلان سكن داره، أي دخل داره وأقام بها واستوطنها و" السكان" جمع ساكن، والمسكن هو المنزل أو البيت، و "السَّكْن هم أهل الدار، وفي الحديث النبوي الشريف ":حتى أن الرمانة تشبع السكن ".[1]

**اصطلاحا:** قد يشاع استخدام لفظ" ساكن "أو" سكان "للإشارة إلى" شاغل أو شاغلي المكان ."ولأن المكان مفهوم نسبي، فإنني أتصور_ يقول صاحب الكتاب _أن يكون الساكن أو السكان مفهومان نسبيان، فسكان البيت هم أهله، وسكان الحي هم من ينزلون في الحي، وسكان البادية أو الريف أو الحار هم أناسها المقيمون في حدودها والمشاركون في ثقافتها وأسلوب حياتها، وسكان البلاد هم مواطنوها والحاملون لجنسية البلد والخاضعون لقانونها ونظامها ودستورها، وسكان العالم هم الجنس البشري كافة.[2] ويمكن القول بأن الظاهرة تعني كل الحقائق التي تظهر لنا، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإما بذاتها أو بما يترتب عنها من نتائج، تتعلق بأحد جوانب الحياة ،[3] فإذا قلنا ظواهر فلكية فإننا نعني بها مختلف الحقائق التي ترتبط بعالم الأفلاك وتمثل بالتالي موضوعا لعلم الفلك، وهكذا يكون تعريف الظاهرة السكانية بأنها" :مجموعة الحقائق أو الوقائع التي ترتبط بالسكان أو العنصر البشري الاجتماعي مثل أعداد وحجم

[1] : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، الطبعة الاولى، المطبعة الكلية ، مصر، 1329 هـ، ص 533.

[2] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004 ، ص 07.

[3] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2008 . ص 07

السكان وتوزيعاتهم الجغرافية والعمرية والنوعية، ومجموعة الحقائق التي تعبر عن تغير هذه الخصائص السكانية كالنمو والزيادة السكانية وحركة المواليد والوفيات والهجرة[1].

**2) تعريف النمو السكاني:**

يعرّف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان أنه : زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، على أن الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بنفس المقدار في الأقاليم المختلفة، ففي بعض الأقطار نجد نموا بطيئا في السكان، وفي أقطار أخرى نجد نموا سريعا، بينما نجد في عدد من الأقطار تأرجحا بين الزيادة والنقصان.[2] ولم يأخذ هذا التعريف عامل الهجرة في الحسبان.كما أن المقصود بالنمو السكاني هو اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو والتزايد نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والهجرة الداخلية، وإما ان يسيروا في اتجاه عدم النمو أو الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم، بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة أو غيرها، وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغييرا أو نموا أو حركة.[3]

وقد يشار أحيانا للنمو السكاني إلى تطور السكان أو التغير السكاني، وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب والمتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان وليس للزيادة، وإن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان.[4]

وقد شهد نمو السكان في العالم تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنبا إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى

---

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، نفس المرجع، ص 07.

[2] : أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية_ انجليزي فرنسي عربي، الطبعة الثانية، الناشرون :دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة – بيروت، 2003 ، ص 228.

[3] : علي عبد الرزاق حلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006 ، ص34

[4] : أحمد علي اسماعيل، الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996 ، ص 82

انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية .ونتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات عام 1960 ، وإلى أربعة مليارات في عام 1974 ، وإلى خمسة مليارات في عام 1987[1]، وإلى ستة مليارات سنة 1996، وإلى سبعة مليارات سنة2001 ، لقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت ب"الانفجار السكاني"، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10000 طفل ويموت 4000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة، وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144000 نسمة كل يوم[2].

**المطلب الثاني : خصائص الظاهرة السكانية**

لقد كانت حقيقة السكان تفرض نفسها في مختلف مجالات البحث العلمي المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي، ومستودعا لمعطيات وخصائص عدة، يمكن التطرق إليها فيما يلي[3] : يعتبر السكان المادة الخام التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية حيث يستحيل تصور حياة اجتماعية دون توافر هذا العنصر، ومن هنا كانت الظاهرة السكانية تمثل محورا للعديد من الدراسات العلمية نظرا لتعدد جوانبها وتنوع أبعادها، ومن هنا كان اهتمام الباحثين في ميدان العلوم الإنسانية بالظاهرة السكانية ضرورة تمليها طبيعة الظاهرة ذاتها . ولأن السكان يشغلون مكانا أو حيزا جغرافيا له خصائصه المناخية والطبوغرافية والمساحية والطبيعية والجيومرفولوجية...، ولأن هذه الخصائص منفردة أو مجتمعة تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أسلوب حياتهم وتفاعلهم مع هذا المكان، كان للبعد والجانب الجغرافي قيمته الكبرى في فهم قضايا السكان ومشكلاتهم الراهنة والمستقبلية وأسباب غنى وفقر وتطور وتخلف بعض المجتمعات. تتميز الظاهرة السكانية بالطابع الاجتماعي علاوة على ما لها من طابع بيولوجي حيوي

[1] : سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996 ، ص16.

[2]: عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .لبنان .ط 1 سنة 1989، ص 543.

[3] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 09.

وإيكولوجي، وذلك لأنها تمثل ناتجا لعدد لا حصر له من المتغيرات الاجتماعية .ومن ثم لسنا نبالغ ان نقول إن دراسة العنصر السكاني تمثل عاملا مشتركا بين مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، أو أن نقول أن فهم الحقائق السكانية يعد مطلبا ضروريا لفهم العديد من المتغيرات الاجتماعية، باعتبار الحقائق السكانية تمثل الإطار الأشمل والأوسع الذي يفسر في حدوده هذه المتغيرات .ومن هنا ظهر علم اجتماع السكان والذي يهتم بالظاهرة السكانية من الناحية الإنسانية الاجتماعية.

**المطلب الثالث :العامل السكاني وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية**

**أولا –العامل السكاني كمتغير تابع( متأثر)**

**1– تأثير المتغيرات البيولوجية على المتغير السكاني :** يتأثر العامل السكاني والدراسات السكانية بصفة عامة بالمتغيرات البيولوجية ، وتعتبر الخصوبة والوفاة من أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على المتغيرات البيولوجية، فمثلا في المجتمعات المعاصرة نجد أن الإناث تعيش فترة أطول من متوسط الفترة التي يعيشها الذكور .وعلى أية حال فإن العلاقة بين النوع( الجنس البشري )والوفاة ليست إلا مثالا واحدا على علاقة العوامل البيولوجية بالأحداث والوقائع السكانية.[1]

**2– تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغير السكاني** :تمارس الكثير من المتغيرات الاقتصادية تأثيرا واضحا على الظاهرة السكانية، فمثلا تؤثر الحالة الاقتصادية لمجتمع ما على معدلات الهجرة ففي أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية تنخفض معدلات الهجرة إلى البلد، بينما ترتفع هذه المعدلات في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي .وتتأثر الخصوبة هي الأخرى بالأحوال الاقتصادية، ففي سنوات الكساد العظيم في فترة الثلاثينات انخفض معدل المواليد في الولايات المتحدة إلى أدنى المستويات، ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى إحجام الأفراد عن الزواج في أوقات الأزمات، بل حتى امتناع الآباء عن الإنجاب

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص :34 35

وتوسيع حجم الأسرة[1] بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة. وبتحسن الحالة الاقتصادية العامة للبلدان تتحسن تبعا لذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الحالة والإمكانيات الصحية لأفراد المجتمع، والملاحظ في مثل هذه الحالات انخفاض وتراجع معدلات الوفيات خاصة بين فئات معينة كالأطفال والنساء، وبالمقابل نلاحظ ان عدد المواليد يبدأ بالتحرك ويرتفع تدريجيا. ولعل اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي للسكان خاصة ما تعلق بالنفقات الاجتماعية الموجهة للتوزيع العادل للمداخيل، وكذا نفقات الرعاية الصحية والعناية التعليمية يشكلان محورا هاما و نقطة جوهرية وعلاقة ضرورية لتفسير العلاقة بين النمو السكاني ونمو النفقات العمومية، فبتحسن هذه الأخيرة تتحسن بعض المتغيرات السكانية خاصة النمو والخصوبة والتي سنتطرق إليهما بالشرح المفصل في النقاط القادمة.

**3- تأثير المتغيرات الجغرافية على الظاهرة السكانية** :لكثرة ما اهتم العلماء بدراسة علاقة الاختلافات المكانية و مدى تأثيرها على تركيب وهجرة ونمو السكان، ظهر علم جديد تفرع عن العلوم الجغرافية يدعى جغرافية السكان. وتعتبر الجغرافيا السكانية ذلك العلم المتفرع من الجغرافيا البشرية حيث يهتم بتباين الاختلافات المكانية للخصائص السكانية في طبيعة الأمكنة كما يؤكد ذلك *ZELINSKY* ويتفق معه *KLARCK* في أن الجغرافي يقوم بدراسة الخصائص السكانية في سياق الطبيعة الإجمالية للأمكنة[2]

وقد اعتاد الباحثون في توزيع السكان أن يقسموا عدد السكان على المساحة ليجدوا ناتجا يعبر عن كمية عدد السكان في الكيلومتر المربع أو الميل المربع ...تبعا لوحدة المساحة، وهذا ما يبرر ارتفاع أو انخفاض هذه الكثافة السكانية التي تتأثر بعدد السكان والمساحة المكانية الجغرافية.

[1] : المرجع السابق ص ، ص 35 ، 36

[2] : فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية :بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994 ، ص 132.

فمثلا في المناطق الجبلية والصحراوية تنخفض معدلات الكثافة السكانية، بينما تكشف المناطق السهلية أو الخصبة ذات المناخ المعتدل عن أعلى درجات الكثافة السكانية[1].

ويتأثر حجم السكان بالبيئة المتوفرة كذلك، وقد بذلت محاولة في هذا الصدد والتي جاءت في شكل نموذج كمي استجابة لأحد المناهج الجغرافية الحديثة وهي استحالة دراسة أي عنصر من العناصر السكانية في حالة انفصال كامل عن البيئية الجغرافية، لأن أي ظاهرة بحثية في حالة انفصالها عن الواقع الجغرافي الإجمالي تكون غير واقعية تماما[2].

وبصفة عامة فإن العديد من المتغيرات ذات الطابع الجغرافي والظروف وكذا الخصائص الطبوغرافية كالجبال والمرتفعات والسهول والسواحل والوديان ...بالإضافة إلى المناخ والطقس والموارد الطبيعية كالماء والنبات والغابات أو الموارد المعدنية كانت عاملا مهما وضروريا لجلب واستقرار ونمو السكان تبعا لذلك، ولعل أكبر دليل على ذلك ما بينه التاريخ القديم لحضاراة مجيدة كالحضارة الفرعونية والأشورية اللتان استقرتا على ضفاف نهر النيل ونهري الدجلة والفرات على التوالي.

**4- تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة السكانية:** للمتغيرات السياسية أثر بالغ في تشكيل الأحداث والتغييرات السكانية، ولنتخذ من حالة اليابان مثلا إيضاحيا، فقد صدر في اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قانونا يبيح بل ويشجع على عمليات العقم والإجهاض، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض عدد المواليد بهذه الدولة .والقوانين المتعلقة بالهجرة سواء من أو إلى البلد تؤثر كذلك وبطريقة ملحوظة على عدد السكان[3] خاصة ما تعلق منها بالبلدان التي اعتادت استقبال أو إرسال السكان إلى بلدان أخرى، سواء يد عاملة بسيطة أو مؤهلة أو حتى ذات مستويات عالية من الخبرات والشهادات.

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 37.

[2] : : فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية :بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994 ، ص، ص 134 ، 136.

[3] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص21.

ضف إلى ذلك أن القرارات السياسية المتعلقة الحروب والثورات العسكرية غالبا ما يكون لها تأثيرات مباشرة على سكان البلد سواء المواليد أو الوفيات أو الهجرة من وإلى البلد المعني.

**5- تأثير المتغيرات السوسيولوجية على الظاهرة السكانية** :تعتبر المتغيرات السوسيولوجية ذات أهمية خاصة ومحورية لتفسير وفهم العمليات والحقائق السكانية، وإن كان هذا لا يعني الإقلال من أهمية المجالات والفروع العلمية الأخرى .ويعتبر البناء السوسيو-اقتصادي أكثر البناءات شيوعا على المستوى المجتمعي، ووفقا لهذا البناء ينقسم السكان إلى طبقات اجتماعية مختلفة باختلاف الموارد والدرجات الاقتصادية .ويظهر جليا أن الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا تتاح لهم فر ص اكبر للعيش والحياة أكثر مما يتاح لأفراد الطبقات الدنيا أين ترتفع معدلات الوفيات، ولقد تبين من نتائج البحوث والدراسات أن هذه العلاقة منتشرة وسائدة بين المجتمعات سواء القديمة أو المعاصرة على حد سواء[1].

**6- تأثير المتغيرات السيكولوجية على الظاهرة السكانية** :حاول الكثير من علماء النفس وبدرجة أكبر منهم علماء الاجتماع معرفة الأسباب الحقيقية وتقديم التفسيرات المنطقية للسلوك الإنجابي لسكان المجتمعات واختلافه من مجتمع أو من بلد لآخر.

فتنظيم الأسرة هو سلوك إنساني بالدرجة الأولى ، وتبين دراسة الـ *KAP** والتي تعارف عليها علماء السكان، أن فكرة تنظيم الأسرة معروفة بين الأزواج في المناطق الحضرية والريفية لكن مع بعض الاختلافات فيما بينهما، وهذا ما يدل على الوعي بتنظيم الأسرة .ويرتبط تنظيم الأسرة بمفهومين هما : ضبط النسل وتحديد النسل، فضبط النسل يعني وقفه مرحليا لفترة معينة، ويختلف عن تحديد النسل الذي يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين من الأطفال باستخدام وسيلة أو وسائل منع الحمل[2].

ويمكن أن نرجع هذه التنظيمات الأسرية إلى عدة أهداف وغايات أهمها :

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص40، 41.

* : المعارف والمواقف والممارسات Knowledge, Attitudes, Practice

[2] : مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة، 2009 ، ص138.

- ✓ ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال .
- ✓ تحديد الأدوار الاجتماعية.
- ✓ توزيع المسؤوليات.
- ✓ تحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة .
- ✓ العمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية.

إذن فالدوافع السيكولوجية النفسية التي تتجلى في الاتفاق الذي يتم بين الأزواج والذي نعني به صيغة وكيفية تنظيم الأسرة، سواء تأخير سن الزواج أو المباعدة بين الولادات أو تحديد الإنجاب... وغيرها كلها، عوامل بينت مدى تأثير الدوافع النفسية في تحديد حجم الأسرة وبالتالي حجم السكان ككل.

**ثانيا –العامل السكاني كمتغير مستقل( مؤثر، سببي)**

بعد أن تطرقنا لتأثر الظاهرة السكانية ببعض المتغيرات والتي يطلق عليها بالنموذج الأول، نتطرق في هذه الفقرة للنموذج الثاني، أين تستخدم المتغيرات السكانية كمتغيرات مستقلة أو سببية لتفسير وفهم تنوعات وتغيرات ظواهر وأحداث غير ديمغرافية كمتغيرات تابعة[1].

ويستخدم النموذج الثاني من الدراسات السكانية مستويات مختلفة للتحليل :فعلى المستوى المجتمعي تستخدم المتغيرات الديمغرافية لتفسير الأحداث القومية أو للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، فمثلا ذهب بعض الباحثين إلى أن النمو السكاني المستمر والمتواصل يعتبر عاملا له أهميته الكبرى في تشجيع عمليات التقدم التكنولوجي، وعندئذ ستؤدي ضغوط الزيادة السكانية إلى استثارة النشاطات التي من شأنها أن تحسن الانتاجية وبالتالي ترفع من المستوى المعيشي بوجه عام.

كما تتميز دراسات هذا النموذج بطابعها العملي التطبيقي، فلكي نقدر النفقات العامة اللازمة خاصة المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية في المستقبل القريب يتعين أن نحدد التركيب العمري للسكان في ذلكم

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 47.

الزمن[1]. أضف إلى ذلك الدراسات التي تجرى بهدف التخطيط لنظام التعليم على أساس معرفة أعداد السكان المعنيين وهم التلاميذ المتمدرسون والطلبة الجامعيون لغرض واحد وهو محاولة توفير المتطلبات سواء المادية أو البشرية أو العلمية لإدارة وحسن تسيير المدارس والجامعات عند التحاق المعنيين بها.

**1-أثر النمو السكاني على جودة الحياة:** نجد في كل سنة أكثر من 81 مليون يضافون إلى سكان العالم، وأكثر من 78 مليون منهم في دول العالم الثالث، لكن المشكلة ببساطة ليست مشكلة أرقام فحسب ولكنها مشكلة رفاهية الفرد وتنميته، فالنمو السكاني السريع يمكن أن يكون له تبعات خطيرة على رفاهية البشرية، إلا إذا اشتملت التنمية على تحسين مستويات معيشة السكان بزيادة دخلهم، وتحسين صحتهم وتعليمهم ورفاهيتهم العامة، إضافة إلى احترامهم وكرامتهم[2].

**2- أثر النمو السكاني على التعليم والصحة** :بالنظر لحجم العائلة وانخفاض الدخل يتم تقليل الفرص أمام الأبناء للالتحاق بدور التعليم، كما يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى إضعاف صحة الأمهات والأطفال،كونها تزيد من المخاطر الصحية للحمل، كما أن قصر الفترة بين الولادات المتتالية يؤدي إلى نقص وزن المولود ويزيد من معدل وفيات الأطفال.

**3- أثر النمو السكاني على الغذاء** :يبدو أن إطعام سكان العالم أصبح صعبا بتزايد عدد السكان، حيث أن أكثر من% 90 من مستلزمات الغذاء الإضافية لدول العالم الثالث سببها زيادة السكان .وهذا ما يلزم التكنولوجيا الحديثة للإنتاج أن تكون أسرع عملا من أجل زيادة إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة.[3]

4- **أثر النمو السكاني على البيئة** :تعتبر الزيادة السكانية غير الطبيعية( الانفجار السكاني )من أهم مسببات التدهور البيئي، لأنها تقود إلى الصراع البشري على مستلزمات الحياة، من موارد طبيعية سواء من المحاصيل الزراعية أو المياه أو الثروات المعدنية أو من الغذاء أو حتى من الحصول على الأراضي

[1] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 23.

[2] : ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة :محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الطبعة الانجليزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 260.

[3] : المرجع السابق ص 297.

والمساكن، وقد حدث تراجع كبير في خصوبة التربة مما أدى إلى تدميرها نتيجة الاستغلال المكثف للأراضي الخصبة للاستفادة من أكبر كمية من المحاصيل الزراعية بغية الحصول على غذاء يكفي الأعداد المتزايدة من البشر. كما ظهرت مشكلات بيئية لم يعهدها الإنسان من قبل، كانتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية، كما أصبح هناك صراع هائل على مصادر المياه العذبة مما أنذر في كثير من الأحيان بحدوث حروب من أجل المياه.[1] كما يؤثر النمو السكاني في العالم على تزايد كمية النفايات بشتى أنواعها :الصلبة والسائلة والغازية، مما يؤدي إلى بروز مشاكل التخلص من النفايات السامة والخطرة كنفايات المصانع والمستشفيات، وسوء خدمات الصرف الصحي أو انعدامها مما أدى إلى تدهور البيئة الحضارية بشكل عام. ويمكن أن نلخص بوضوح علاقة النمو السكاني ومدى تأثيره على البيئة من خلال الشكل الموالي :

**الشكل 1 علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية**

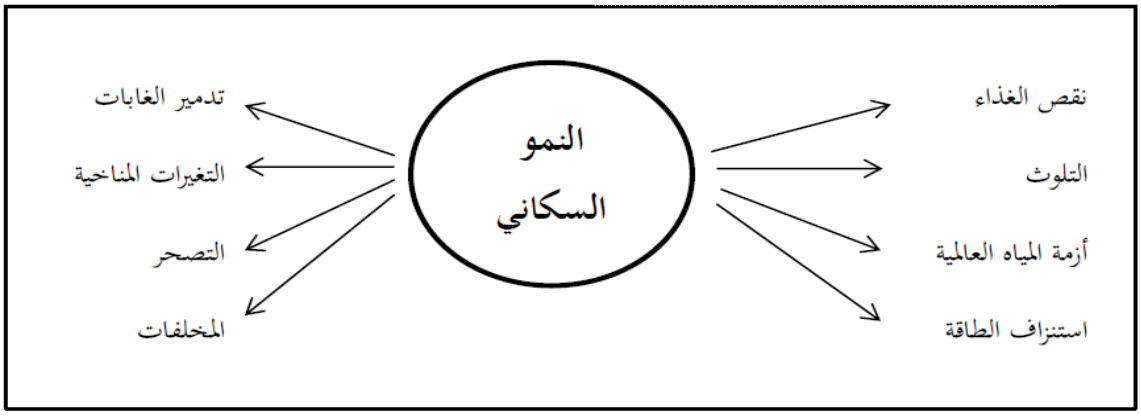


المصدر :عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد 391 ، الكويت، أغسطس 2010 ص80.

[1] : عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد 391 ، الكويت، أغسطس 2010 ، ص79.

## المبحث الثاني :النظريات المفسرة للنمو السكاني

### المطلب الأول: نظرية مالتوس

قبل الخوض في نظرية مالتوس والتي تعتبر البذرة الاولى للدراسات والنظريات السكانية ، رأينا ان نذكر بشيء موجز بعض الافكار التاريخية عن المسائل والكتابات السكانية ، التي سبقت نظرية مالتوس .لقد أظهر التاريخ أن الكتابات الاولى عن السكان كانت من طرف الحكماء الصينيين القدامى وعلى رأسهم كونفوشيوس، الذي اشار إلى قضية الحجم الامثل للسكان، وأكد أيضا أن من مسؤولية الدولة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الاقل ازدحاما، وأوضح أيضا أن هناك عوامل عديدة تؤثر في نمو السكان وحصرها في عوامل نقص الغذاء والحرب والزواج المبكر والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج. وفي العصر اليوناني نجد أفلاطون يشير في كتابه الجمهورية إلى أنه ينبغي على الحكام، أن يثبتوا عدد سكان المدينة عند حد أمثل، على أن يعوضوا ما فقدوه من جراء الحروب والأمراض فلا يزيد هذا العدد عن حجمه الامثل أبدا، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج[1].

وفي القرن الرابع عشر أكد ابن خلدون أن الزيادة السكانية تسمح أكثر بتقسيم العمل و تنوع أكبر للمهن و شعور بالأمن سياسيا و عسكريا . وينبغي من تفاضل العمران تفاوت عدد السكان الذين يعمرون تلك البلدان، وفي هذا السياق يقول: "أن تفاضل الأمصار و المدن في كثرة الرزق لأهلها و نفاق الأسواق إنما هو تفاضل عمرانها في الكثرة و القلة ". وكذلك ربط ابن خلدون وفرة العلوم بكثرة السكان و في رأيه "أن العلوم تكثر حيث يكثر العمران وبذلك تعظم الحضارة."

أما الكتابات الأوروبية الأولى عن السكان نجدهم ركزوا في عصر المدرسة التجارية على فكرة علاقة السكان بالجانب الاقتصادي ، ويتضح ذلك في مبادئهم التي كان أهمها جمع المعادن النفيسة ومنع خروجها مستعملين في ذلك العديد من السياسات ، بما فيها الحث على تكثير النسل والإنجاب لأن نمو

[1] : أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1962 ، ص68.

السكان في نظرهم يؤدي إلى زيادة القوة العاملة وبالتالي زيادة الدخل الوطني ، وقد اشتهر في هذه الفترة قانون كولبير 1666 م الذي كان ينص على إعفاء كل من يتزوج قبل العشرين من الضرائب حتى يبلغ الخامسة والعشرون ، وعلى الاعفاء الكلي للضرائب لمن له عشرة أطفال شرعيين أحياء[1].

**1) تقديم نظرية مالتوس:**

تعتبر نظرية مالتوس من أول أ وشهر النظريات التي عالجت مسألة النمو السكاني، ولقد كانت بدايته في هذا المجال بكتابة مقال سنة 1803 في طبعته الثانية، بعد أن كان نشر الأول سنة 1798 دون أن يذكر اسمه عليه، ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين هذه النظرية في كتاباتهم وأبحاثهم بشيء من التفصيل، إلا أننا سوف نقتصر على جوهر ما جاءت به هذه النظرية.

فملخص رأي مالتوس حول النمو السكاني وضحه في تلك الخطورة من وراء تزايد عدد السكان( النمو السكاني )بمعدل أسرع من تزايد سبل العيش، وبين أن غريزة التكاثر كانت سبب نمو السكان، ولقد رأى مالتوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، حيث صاغ ذلك حسابيا بفترات مقدارها خمسة وعشرون سنة (25) ، حيث بيّن أن:

- زيادة عدد السكان يتبع متتالية هندسية: 1-2-4-8-16-32-64-128-256.
- زيادة وسائل العيش تتبع متتالية حسابية : 1-2-3-4-5-6-7-8-9.

ومن خلال الحساب نجد أنه خلال قرنين من الزمان تصبح نسبة السكان إلى المواد الغذائية 9/256[2].

كما يجب الاشارة إلى أن مالتوس بنى نظريته على مسلّمتين أساسيتين :أولاهما أن الطعام أمر ضروري لوجود الناس وشدة حاجتهم إليه، وثانيهما أن الرغبة والعاطفة بين الجنسين غريزية وطبيعية[3].

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 90.

[2] : فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهاة العربية، بيروت لبنان، 2002 ، ص 274 .

[3]: السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سبق ذكره ص 134.

وقد بيّن مالتوس أن هناك من الموانع ما يحول دون النمو السكاني ، حيث قسم هذه الموانع إلى قسمين ، موانع إيجابية وموانع وقائية ، مع العلم أن [1]:

**الموانع الايجابية** : يقصد بها الموانع التي تزيد في معدل الوفيات ، والتي تنشأ أساسا من ضغط السكان على وسائل العيش ، ومن أبرز هذه الموانع الاوبئة والحروب والمجاعات ...وغيرها ، وباختصار فقد رأى مالتوس أن الموانع الايجابية هي التي تقضي على الحياة التي بدأت فعلا.

**الموانع الوقائية** : وهي الموانع التي تحول دون نمو السكان عن طريق خفض معدل المواليد وأبرزها الضبط الأخلاقي ويقصد به الامتناع عن الزواج أو تأجيله مع الحفاظ على سلوك عفيف طوال مدة التأجيل أو الامتناع.

**2) انتقادات نظرية مالتوس :**

ربما كانت آراء مالتوس في السكان من أكثر الآراء شهرة في هذا المجال ، وتعرضت على امتداد القرن التاسع عشر بل وحتى منتصف القرن العشرين للكثير من الانتقادات ، حيث أن نظرته التشاؤمية قوبلت باعتراضات شديدة سواء في حياته أو بعد وفاته ، ويمكن إيجاز أوجه النقد فيما يلي[2] :

– أن افتراض مالتوس بأن عدد السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية ، صحيح من وجهة نظر رياضية إلا أن ذلك مستحيل في الواقع ، حيث لا يمكن تصور تضاعف السكان هندسيا إلى ما لانهاية ، كذلك الغذاء من ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يتزايد وفق متتالية حسابية باستمرار لأن آراء مالتوس ظهرت قبل الثورتان الصناعية والزراعية اللتان أسهمتا كثيرا في إيجاد فائض كبير في الغذاء وفتحت آفاقا جديدة لإمكانية مضاعفته بمرات عدة في المستقبل ، وهذا ما لم يكن في حسبان مالتوس عند طرحه أفكاره[3] .

[1] : فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان :أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993 ، ص ص :398–399

[2] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2008 ، ص ص :–77–78.

[3] : فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص ص :276–277.

– أن مالتوس لم يضع في اعتباره العوامل الثقافية والاجتماعية في تحقيق التوازن بين عدد السكان ونسبة أو كمية الغذاء وحصرها في المواقع الأخلاقية والطبيعية فقط.

– أنه لم يضع في اعتباره تطور التكنولوجيا عندما تكلم عن قانون الغلة المتناقصة.

– أن قلة نسبة المواليد بسبب استخدام وسائل منع الحمل المختلفة وهبوط نسبة الخصوبة خير دليل على صدق نظريته.

– وجود امثلة تاريخية تكذب ادعاءاته فعلى سبيل المثال ، أدت زراعة سهولة أمريكا الشمالية إلى زيادة الثروة وزاد عدد السكان بمعدل أقل.

**المطلب الثاني :نظريات النمو السكاني ما بعد مالتوس**

**1) النظريات الطبيعية:**

**1-1) نظرية سادلر :** على عكس نظرية مالتوس الذي كان يرى بأن الزيادة السكانية تتأثر بالبؤس والرذيلة، جاءت نظرة سادلر الذي يرى بأن الزيادة في عدد السكان تتأثر بالسعادة بين أفراد المجتمع ، فكلما شعر الناس بقدر كبير من السعادة والراحة والسرور بمعنى أنه إذا وصل السكان إلى درجة عالية من الثراء فإن العوامل البيولوجية تتدخل لإنقاذهم من كثرة النسل وذلك من خلال عمليات فيزيولوجية بحتة[1] ، كما أكد على أن ميل السكان إلى التزايد سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية[2].

**1-2) نظرية دبلداي :** يقول دبلداي أن الزيادة في عدد السكان ترتبط ارتباطا عكسيا بنصيبهم في الغذاء أي أنه كلما كان الغذاء متوافرا كلما قل النمو السكاني والعكس بالعكس ، باعتبار أن الفقر يشجع على

[1] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق ص ص : 80-81 .

[2] : فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص 279.

الخصوبة العالية لدى السكان ، ومن ثم فهو يرى زيادة مستمرة في عدد الذين لا يحصلون إلا على أقل قدر من الغذاء أما الأغنياء الذين ينعمون بكفاية الغذاء فإن عددهم في تناقص مستمر[1].

**3-1) نظرية سبنسر:** يعتقد سبنسر أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل ، وأن الطبيعة هي التي تتحكم في زيادة عدد السكان وليس إرادة الفرد ، ويرى سبنسر أن الطبيعة تضعف اهتمام الفرد بالتناسل عندما يوجه جهده إلى تخصيص مزيد من الوقت والجهد في التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية . ويدعم سبنسر أفكاره النظرية بملاحظاته من أن السيدات المشتغلات في المهن الفكرية عادة ما يتصفن بالتناسل الضعيف على الرغم من انتماء بعضهن إلى طبقات عليا حيث الغذاء الصحي والرعاية الصحية إلا أنهن يبذلن مجهودا ذهنيا ويعجزن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي ، واستخلص سبنسر من تلك الملاحظات أن هناك علاقة عكسية بين المجهود الذي يبذله الفرد لتأكيد ذاته وجهده ، وتنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان ستحل مادام الإنسان يطمح للرقي ويبذل جهودا جمة لتحقيق هذا الهدف[2].

**2) النظريات الاجتماعية:**

**2-1) نظرية ديمون:** يمكن تلخيص نظرية ديمون بإيجاز في أنه كان يعتقد أن الفرد يميل إلى الصعود نحو مستويات أعلى في بيئته الاجتماعية عن طريق عملية تشبه الخاصية الشعيرية ، وفي هذه العملية من الارتفاع إلى أعلى يصبح توالده أقل احتمالا ، إذ يبتعد عن وسطه الطبيعي وعن أسرته ونتيجة لهذا يفقد الاهتمام بالأسرة وبرفاهية السلالة وينصب اهتمامه الرئيس على الصعود بطريقة تفيده شخصيا بغض النظر عما إذا كانت هذه الحركة تفيد الجماعة أو السلالة ، واعتقد ديمون أنه في المجتمع الذي تكون فيه الحركة إلى أعلى من سهلة نوعا ما، تكون عملية الارتقاء الاجتماعي حتمية مثلها مثل الجاذبية [3].

[1] : فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، نفس المرجع، ص 280.

[2] : مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 16.

[3] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 158 .

**2-2) نظرية كا رسوندرز:** حاول في نظريته الربط بين نمو السكان وموارد الثروة، وفي رأي كارسوندرز فإن الانسان يعمل بكل جهده ليصل إلى العدد الأمثل الذي يسمح للفرد بتحقيق أعلى ربح، مع الأخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد وطبيعة البيئة ومهارة الأفراد والعدد ويقول الكسندر كارسوندرز" :يمكن استخلاص مقياس يتم بواسطته التعرف على مستوى القلة أو الكثرة المثلى الذي قد يصل إليه السكان، ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد آخذا في الزيادة دل هذا على أن عدد السكان في المجتمع عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل وإذا كان المتوسط متجها نحو الهبوط تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد[1] ."وقد تميزت آراء كارسوندرز في مجال السكان بالتركيز على موضوع السكان في حد ذاته وذلك من خلال مؤلفه الخاص ":سكان العالم"، ولم يأتي اهتمامه ضمني كجزء من دراسات ومؤلفات اجتماعية أو نظريات اجتماعية مثل ماركس وسبنسر، إلا أن خلفيته الاقتصادية أثرت على طريقة تناوله موضوع السكان، فكارسوندرز يناصر النظرية التي تذهب إلى أن الزيادة في السكان تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها من الوجهة الاقتصادية في ظل ظروف حياتهم [2].

**3-2) نظرية كارل ماركس:** يذكر كارل ماركس أن الفقر والشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان إلى الانجاب ( كما قرر مالتوس من قبل ) ويرى أن الفقر والبؤس يدينان بوجودهما في زمان ومكان معينين إلى النظام الذي يكون سائدا فيهما فيعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا[3]، كما قرر ماركس أيضا أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان وإنما لكل عصر ولكل مجتمع قانون خاص به، ويفترض ماركس أنه لا يوجد سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، أي أن ظروف الزمان الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان وليست بعض

[1] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص :89-90.

[2] : مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 18 .

[3] : طارق السيد، علم اجتماع السكان، المرجع السابق، ص 91.

الخواص الثابتة في الطبيعة كما ينادي جماعات النظريات الطبيعية الذين يبحثون عن قانون واحد ثابت ينطبق على كل زمان ومكان.

ومع كل أبعاد هذه النظرية الايديولوجية فلقد ثبت بالدليل القاطع فشلها نظريا وواقعيا فمعظم الدول الاشتراكية تعاني من انفجار سكاني وتخلف اجتماعي واقتصادي واضح .

## 3) النظريات الاقتصادية الحديثة:

**3-1) نظرية الفجوة السكانية:** يرى' روبرت بولدوين 'صاحب هذه النظرية، اذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فان الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعاشي ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه[1].

**3-2) نظرية عرض العمل غير المحدود:** يرى' أرثر لويس 'أن كثيرا من الدول النامية في إفريقيا وآسيا تعاني اليوم من عرض هائل وغير محدود من الأيدي العاملة خاصة في قطاع الزراعة، مما أدى إلى هبوط معدل الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة، وبالتالي انخفاض الأجور إلى مستوى يقرب من الكفاف.

ومع ذلك يرى لويس أنه يمكن تحسين هذا الوضع بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة الفائض الرأسمالي، سواء في القطاع الخاص أو العام، وذلك بسحب عدد من العمال الزائدين في القطاع الزراعي تدريجيا للعمل في القطاع الصناعي النامي فيؤدي ذلك إلى زيادة امتصاص الأيدي العاملة في الريف .إلا أن لويس يرى ضرورة عدم المغالاة في دفع أجور عالية للعمال الصناعيين ، وإنما تكون الزيادة تدريجية وببطء بحيث تتماشى مع الزيادة في إنتاجية هؤلاء العمال.[2]

**3-3) نظرية الطلب على العمل :** يعتقد' سدني كونتز 'بان الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان، وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ كونتز بأن دخول الصناعة

[1]: يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2010 ، ص 61.

[2] : المرجع السابق ص 61.

لأول مرة إلى اقتصاديات الدول النامية يعمل على زيادة الطلب على العمال من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين هما :هبوط معدلات الوفيات من جهة وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى .افترض كونتز أن الوفيات ترتبط مباشرة بالخصوبة، بينما ترتبط الخصوبة ارتباطا عكسيا بالتنمية الاقتصادية أو الدخل .فأوضح بان معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية وذلك لأن عمل الأطفال والنساء أصبح قليل الأهمية نسبيا . وطالما استمر الطلب على عمل الأبناء بين العائلات الفقيرة فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال.[1]

ولعل من المفيد هنا أن نشير أيضا، إلى إحدى النظريات السكانية الحديثة وأكثرها رواجا وقبولا بين علماء السكان، وهي النظرية الديمغرافية الانتقالية ( أو التحولية)، ففي ضوء هذه النظرية يمكن تفسير اتجاهات النمو السكاني في العالم .حيث تتلخص هذه النظرية في أن شعوب العالم تمر بثلاث مراحل كبرى في تاريخها السكاني وهي المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية ومرحلة النضج السكاني كما يلي [2]:

تتميز **المرحلة البدائية** بارتفاع معدل المواليد والذي يتراوح بين 40 و 50 في الألف، وبارتفاع معدل الوفيات فيتراوح بين 25 و 30 في الألف، ويتعرض السكان في هذه المرحلة للأوبئة والمجاعات التي ترفع معدلات الوفيات إلى أرقام خيالية، كما يرتفع معدل وفيات الأطفال الرضع إرتفاعا واضحا يصل إلى 300 في الألف، ويترتب عن ذاك انخفاض معدل النمو السكاني في هذه المرحلة.

ثم تليها **المرحلة الانتقالية** (الانفجار السكاني أو الثورة الديمغرافية)، وتتميز هذه المرحلة بنمو سريع للسكان، يرجع إلى انخفاض في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد على ارتفاعه، فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي يرتفع معدل الزيادة الطبيعية بحيث تزيد على 20 في الألف، بل قد تصل إلى 30 في الألف أحيانا، وعندئذ يستقر نظام الحكم ويستتب الأمن ويبدأ التعليم في الانتشار، وتتقدم الرعاية الصحية فيترتب على كل هذا انخفاض في معدل الوفيات بينما لا يتأثر معدل المواليد.

[1] : المرجع السابق ص،ص :61-62.

[2] : سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، مرجع سابق، ص ص16-18.

أما المرحلة الثالثة فهي **مرحلة النضج السكاني**، والتي تتميز بالنمو المعتدل أو البطيء للسكان، وتنتقل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح في شتى نواحي المجتمع، ويرتفع مستوى المعيشة لدى تلك الشعوب .فيترتب على هذا اتجاه معدل المواليد إلى الهبوط بعد أن يكون معدل الوفيات قد هبط من قبل ووصل إلى أدنى حد له وهو يتراوح بين 9 و 38 في الألف، وبذلك تضيق الهوة بالتدريج بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، وينخفض بذلك معدل الزيادة الطبيعية. وتتميز هذه المرحلة بارتفاع وسيط العمر إذ يبلغ 98 سنة، وبارتفاع نسبة الشيوخ وانخفاض نسبة الأطفال إلى مجموع السكان.

ويلاحظ أن هذه المراحل الثلاث تدل على اتجاهات سكانية عامة، وقد تتباين في تفاصيلها، كما أن التوزيع الجغرافي لهذه المراحل غير ثابت، إذ يتغير من وقت إلى آخر تبعا لديناميكية السكان.

إن نمط الانتقال الديمغرافي خلال الفترة القديمة في البلدان العربية كان من النوع المتوازن البطيء، بمعنى أن الزيادة السكانية كانت بسيطة جدا وامتدت لمئات السنين، بينما نلاحظ أن الزيادة السكانية في العالم العربي ومنذ منتصف القرن العشرين كانت من النوع التراكمي، حيث تراكمت زيادة السكان خلال سنوات قليلة كنتيجة حتمية للانخفاض المستمر في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد مرتفعا ، ويعود انخفاض الوفيات نتيجة تغيرات تدريجية في أنماط الأمراض السائدة.[1]

[1] : أحمد قطيطات، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاحصائي العربي الاول، بعمان الاردن، يومي 12-13 نوفمبر 2007 ، ص 405.

## المبحث الثالث :محددات النمو السكاني

### المطلب الاول :أسباب النمو السكاني وحسابه

**1) أسباب النمو السكاني:**

**1-1) الأسباب الاجتماعية:**

-الدين.

-قلة الوعي التناسلي :كالحفاظ على صحة الام وعدم انتشار وسائل منع الحمل...

-استعمال الاولاد في الزراعة: مما يستدعي من المزارعين انجاب اكبر عدد ممكن.

**1-2) الأسباب الاقتصادية:**

-تحسن العناية الطبية والعلاجية :مما قلل من وفيات الامهات والأطفال.

-الثورة الزراعية في وسائل الانتاج وأساليبه في المجتمعات المختلفة لمواجهة أثر الكوارث التي ساهمت كثيرا في تقليص وتخفيض عدد السكان.

-الثورة الصناعية في القرن الثامن عشرة، وتطور وسائل النقل مما سهل انتقال الانسان ووسائل الانتاج ، مما رفع قدرته على انتاج الغذاء وضروريات الحياة.

هذا وتؤثر مجموعة من العوامل في نمو السكان وتطورهم، بعضها حيوي أو بيولوجي وهي المواليد والوفيات، وبعضها اجتماعي كالزواج والطلاق ، والبعض الاخر يضم خليطا من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويشمل ذلك حركة السكان في المكان أو الهجرة بنوعيها :الداخلية والخارجية[1] وسنتطرق فيما يلي إلى العوامل الثلاثة المساهمة في النمو السكاني والمتمثلة في :المواليد( أو الخصوبة)، الوفيات والهجرة.

[1] : أحمد علي اسماعيل، الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة، مرجع سابق، ص ص 72،73.

**2)حساب النمو السكاني:**

يخضع السكان لعملية تجديد مستمرة بفعل الولادات والوفيات، والتي يعبر عنها بمقاييس من أنواع مختلفة إلا أن أكثرها شيوعا تستند إلى نمو السكان في فترة بين تاريخين، وتعرف العلاقة التي يحسب بها معدل النمو الطبيعي كما يلي [1]:

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \frac{\text{النمو الطبيعي}}{\text{متوسط عدد السكان}}$$

ويرتبط مفهوم النمو بمسألتين هما النمو الطبيعي( الزيادة الطبيعية )والهجرة، والزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد والوفيات، وبتعبير آخر هي[2] :

الزيادة الطبيعية =معدل المواليد – معدل الوفيات

ومن هنا يمكن أن يحسب معدل الزيادة الطبيعية كالآتي:

معدل النمو الطبيعي =معدل الولادية – معدل الوفاتية

ولقد عرف مصطفى خلف عبد الجواد الزيادة الطبيعية بأنها " التغير في حجم السكان الناتج عن تزايد( أو تناقص )المواليد عن الوفيات في فترة زمنية معينة .وعندما تبلغ الهجرة الصافية صفرًا، فإن معدل الزيادة الطبيعية يتطابق مع معدل النمو السكاني[3] ".

ويتزايد سكان العالم في الوقت الحاضر بمعدل 1.6% سنويا، وينخفض هذا المعدل في البلاد المتقدمة إلى 0.3% بينما يرتفع في البلاد النامية إلى 2% سنويا [4].

[1] : رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رز الله، الديمغرافيا الاحصائية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993 ، ص 189.

[2] : عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، 1996 ، ص 205.

[3] : مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 368.

[4] : سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، مرجع سابق، ص 18.

إذن تعتمد دراسة نمو السكان على مقياس هام هو معدل النمو السكاني، والذي يعد أساسا لدراسة درجة تغير حجم السكان في إقليم ما خلال فترة محددة ويحسب هذا المعدل بطريقتين، إحداهما هي حساب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين و هي الطريقة الشائعة ، والأخرى هي تقدير معدل التغير من سجلات المواليد والوفيات والهجرة [1]. باستخدام طريقتي المتوالية العددية الهندسية.

✓ **التغير على أساس متتالية حسابية :**

تعتمد هذه الطريقة فقط عندما تكون فترات الدراسة متساوية المدة .وفي حالة تعذر ذلك لا بد أن نختار طريقة تزيح آثار الفترات غير المتكافئة، وللقضاء على التحيز بسبب الفترات غير المتكافئة هناك خيار واحد هو متوسط السكان في بداية ونهاية الفترات[2] .حيث يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما تنبؤا لذلك باستخدام هذه الطريقة كما يلي:

**عدد سكان سنة معينة = عدد السكان في سنة سابقة+( مقدار زيادة السنة الواحدة × فرق السنوات)**

وفق العلاقة التالية : $P_n = P_0 + b_n$

✓ **التغير على أساس متتالية هندسية :**

السلسة الهندسية هي تلك السلسلة التي يكون فيها نمو السكان أو انخفاضه بنفس المعدل خلال نفس الوحدة الزمنية غالبا ما تكون سنة وإذا كان هذا المعدل المتغير هو r. وعدد السكان المبدئي هو $P_0$ وبعد n من سنوات يكون عدد السكان النهائي هو[3] :

**عدد سكان سنة معينة = عدد السكان في سنة سابقة×( 1 + معدل الزيادة السنوية)ن**

وفق العلاقة التالية : $P_n = P_0 \times (1+r)^n$

[1] : فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص 49.

[2] : Jacob S.Siegel and David A.Swanso ، THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY، Elsevier Academic Press ، Londen ،2004 ،p 258.

[3] : previous reference p 258.

**المطلب الثاني :الخصوبة والمواليد**

خصوبة السكان، لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني، والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء[1] ، ولا بد أن نميز هنا بين مفهومين، أ وّلهما المواليد أو الانجاب الفعلي Fertility أي حالات الولادة التي تحدث وينتج عنها مواليد أحياء من النساء، وثانيهما الخصوبة Fecundity والتي تعني إمكانية الحمل، أو الخصوبة الاحتمالية الكامنة بيولوجيا فهي قدرة المرأة على الحمل، والتي نلمسها في إمكانية إنجاب المرأة إذا تزوجت بشرط تجنب استعمال موانع الحمل[2] ،وتعتبر الخصوبة من العناصر الرئيسة لدراسة السكان لكونها أكثر صعوبة في الفهم من الوفيات، ففي حين أن الوفاة حتمية ولا يمكن تجنبها، فإن الخصوبة على خلاف ذلك وبالتالي فهي أقل ثباتا بل يمكن التنبؤ بل حتى التحكم فيها، وهي من أكثر العوامل السكانية تأثرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية [3].

وتختلف الخصوبة من مجتمع لأخر، كما أنها تختلف من مكان لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة إلى أثر بالغ في الحركة الافقية أو العمودية للسكان.

**1) العوامل المؤثرة في خصوبة السكان:**

الواقع أن ثمة عدد كبير من العوامل التي تؤثر في معدلات المواليد أو الإنجاب حيث تختلف من مجتمع لأخر، فقد لوحظ أن بعض المجتمعات أكثر إقبالا على الإنجاب من غيرها، بل قد تختلف داخل المجتمع الواحد، فسكان الريف أين ترتفع نسبة العاملين بالزراعة أكثر انجابا من سكان المدن أو العاملين بنشاطات أخرى غير الزراعة، وقد يؤثر كذلك في معدلات المواليد والخصوبة( الانجاب )اختلاف العقائد والأديان، فقد لوحظ أن المسلمين أعلى من حيث معدلات الخصوبة عن غيرهم، ونفس الحال في

[1] : فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة، ص51.

[2] : أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997 ، ص 71.

[3] : عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكيا، مرجع سابق، ص 561.

بعض المذاهب المسيحية فالكاثوليك والأرتودوكس أكثر إنجابا من البروتستانت، ومن العوامل الهامة المؤثرة على معدل الخصوبة أيضا بعض القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، كالتبكير بالزواج أو تأخيره .ومن مجموعة العوامل الأخرى نجد العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى معيشة السكان، ومنها أيضا العوامل الصحية فتوفر الرعاية الصحية الخاصة بالأمومة والطفولة يرفع معدلات الخصوبة في حين تنخفض بانخفاض الرعاية الصحية، ومنها أيضا العوامل النفسية كنظرة الأسرة والمجتمع إلى الأطفال، بالإضافة الى مدى تأثير الحروب على معدلات الخصوبة[1] .

كما أن هناك عوامل تفسر الحركة السكانية نحو خصوبة يمكن الاعتماد عليها في البلدان النامية الرضاعة الطبيعية المطولة والمستوى التعليمي المرتفع للأمهات وكذا مدى اندماجهم في الحياة الاقتصادية( الشغل) بالإضافة إلى ضبط النسل[2] . ويلاحظ أن أعلى معدلات المواليد في العالم تسجل في الدول النامية ، حيث تسجل في هذه الدول معدلات تزيد أحيانا عن 40 ‰ بل قد تصل إلى 50 ‰ أو أكثر أما عن أدنى معدلات مواليد فقد سجلت كلها في الدول الأوروبية بالإضافة إلى اليابان، وقد سجلت أقل المعدلات في كلا من اليونان وإيطاليا وهي 10‰[3].

**2) مقاييس الخصوبة:**

**2-1) معدل المواليد الخام** (CBR) Crude Birth Rate

هو الإضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم، لكن الأعداد المطلقة لا تعطي مؤشرا قويا في حالة المقارنة بين مجتمعين فإذا كان عدد سكان مجتمع أول 25 مليون في زمن ما وعدد مواليده

[1] : أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص ص :37-39.

[2] : Fabrice Mazerolle, Démogrephie économique, Librairie Vuiber, paris,2005,p79.

[3] : أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص ص39-40.

500.000 مولود، في حين كان عدد سكان مجتمع ثان 450 مليون وعدد مواليده 4 ملايين في نفس الزمن ، فمن أجل المقارنة، نحسب" معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة "على النحو التالي [1]:

$$\text{معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان}} \times 1000$$

وبتطبيق العلاقة نجد أن المجتمع الأول يتزايد بـ 20‰ والمجتمع الثاني بـ 8.8 ‰

ونشير أن المواليد نتاج مجموعة سكانية لها خصائصها في مجال التركيب العمري[2] .لهذا نتطرق إلى:

**2-2) معدل الخصوبة العام** General Fertility Rate (GFR)

سن الإنجاب وهو ما بين 15 حتى 49 سنة ويحسب معدل الإنجاب على النحو التالي[3] :

$$\text{نسبة الخصوبة أو معدل الانجاب} = \frac{\text{عدد النساء في سن الإنجاب عدد المواليد}}{} \times 1000$$

**2-3) معدل الخصوبة الخاص** Age-Specefic Fertility Rate (ASFR)

النساء في سن الإنجاب لسن على درجة واحدة من القدرة على الإنجاب . لهذا وجدت نسبة ومعدل خاص وذلك حسب الفئات العمرية كما يلي [4]:

$$\text{معدل الخصوبة الخاص} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الإنجاب حسب الفئة}} \times 1000$$

**المطلب الثالث: الوفيات**

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، ولا يبدو أثرها في تغيير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك،

[1] : المرجع السابق ص 35.

[2] : فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان :أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص ص106-107.

[3] : علي عبد الرزا حلبي، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 224.

[4] : المرجع السابق ص 225.

خاصة التركيب العمري حيث ترتبط، الوفيات دائما بمستوى التعمير ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة [1].

وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في السنين الأخيرة، ويعود ذلك إلى التقدم الطبي واستقرار الأوضاع الأمنية والتحسن النسبي للأوضاع المعيشية، مما أدى إلى ظاهرة الانفجار السكاني(*Population Explosion*) خاصة في الدول النامية حيث تمثل تحديا ضخما لمواردها المادية والمالية من أجل إشباع حاجيات المجتمع[2].

**1) مقاييس الوفيات :**

**1-1) معدل الوفيات الخام** (CDR) Crude Death Rat

هو نسبة عدد الوفيات خلال سنة معينة إلى عدد السكان في منتصف السنة مضروبا في الألف، ويكتب كالآتي :

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد سكان الكلي في منتصف السنة}} \times 1000$$

هذا المعدل يبين مستوى الوفاتية لمجتمع بأكمله في سنة ما، ومن عيوبه أنه يمزج مجموعات سكانية كثيرة تختلف الوفاة فيما بينها ، لهذا فإن الدراسات المعمقة للوفاة تمتد إلى بعض المعدلات الأخرى والتي تعتبر أكثر دقة وتفصيلا عن معدل الوفيات الخام[3].

**1-2) معدل الوفيات العمري النوعي :** (ASDR) Age Specific Death Rate

حساب معدل الوفيات العمري هو نفسه المتبع في حساب المعدل الخام لكنه خاص بفئة عمرية، حيث ينسب عدد الوفيات في كل فئة لخمس سنوات إلى جملة السكان في نفس الفئة مضروبا في الألف.

[1] : فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص54.

[2] : عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، الطبعة الاولى، 2003 ، ص 63.

[3] : رولان برسا ، ترجمة حلا نوفل رزق الله ، الديمغرافيا الإحصائية، مرجع سابق ، ص 65.

$$\text{معدل الوفيات النوعي العمري} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة في فئة عمرية معينة ذكور أو إناث}}{\text{عدد الأفراد العمرية في نفس السنة}} \times 1000.$$

ويفيد هذا المعدل في دقة المقارنة بين الفئات السكانية داخل المجتمع الواحد، وإلى الدور الذي تلعبه المتغيرات الديمغرافية كالسن والنوع مثلا في التأثير ( كمتغيرات مستقلة) على ظاهرة الوفيات ( كمتغير تابع) مع احتمال تدخل عوامل أخرى كالمستوى المعيشي للأفراد[1].

**1-3) معدل وفيات الرضع** Infant Mortality Rate (IMR )

يتعلق بوفاتية الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة، دون تمييز الجنس، ويتم حسابه بقسمة عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة على مجموع عدد الأطفال المولودين أحياء في نفس السنة مضروبا في الألف ويكون هذا المعدل دائما مرتفعا عن معدل الوفاتية الخام، حيث يعكس مدى تقديم الدول للخدمات الصحية لسكانها، ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع ويعطى بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل الوفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات وفيات الأطفال دون السنة في سنة ما}}{\text{عدد الأطفال المولودين أحياء في نفس السنة}} \times 1000.$$[2]

**المطلب الرابع: الهجرة**

**1) تعريف الهجرة وأنواعها:**

الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي" :انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى حيث تكون مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة ." وبالتالي فإن حركة الرعاة الفصلية لا تدخل في دراسات الهجرة ولكنها تدخل في تحركات السكان، كما أن انتقال مئات الآلاف من المسلمين من كل بقاع العالم، لأداء فريضة الحج لا تدخل في دراسة الهجرة[3] .وفي دراسة الهجرة لابد من التعرف على بعض الأنواع والتقسيمات الخاصة بها، فالهجرة الداخلية هي التي تتم من منطقة إلى أخرى في دولة ما ، أما

[1] : السيد عبد العاطي السيد، علم إجتماع السكان، مرجع سابق ، ص 285.

[2] : فتحي أبو عيانة ، جغرافيا السكان، أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص 148.

[3] : أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص 95.

الهجرة الخارجية فهي التي يعبر فيها المهاجر في انتقاله الحدود السياسية لدولة ما أو أكثر .وهناك أيضا المؤقتة وهي التي يقضي فيها المهاجر فترة من الزمن في منطقة ما ثم يعود إلى مكانه المعتاد، ومع ذلك فهناك هجرات موسمية أين يقوم العمال مثلا بالانتقال الجماعي في موسم جمع المحصول ، أما الهجرة الدائمة فيترك فيها المهاجر وطنه ليستقر في مكان آخر ، كما أن هناك هجرة اختيارية من أجل ظروف أفضل للعيش، أما الهجرة الإجبارية فتتم بقوة خارجية عن إرادة الأفراد كعمليات التهجير تنفيذا لقرارات عسكرية كظروف الحرب أو سياسية كظاهرة اللجوء أو غيرها كتجارة الرقيق [1].

**2) أسباب الهجرة:**

أسباب الهجرة قسمان :أسباب جاذبة وأسباب منفرة ونذكر من هذه العوامل المختلفة، فرص العمل المتاحة والمهارات الفردية والأجور المنخفضة في المكان الأصلي وتكاليف الانتقال ووجود معارف أو أقارب في المهجر وإمكانيات العمل والكوارث الطبيعية والمساعدات الخاصة وفرص استثمارات رأس المال وحرية الفكر وتوفر المسكن الملائم وتوفر فرص التعليم [2]...

**3) مقاييس الهجرة**

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد المغادرين} - \text{عدد الوافدين}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$ [3]

**4) نتائج الهجرة**

- ✓ تغير حجم السكان و التركيب العمري والنوعي للسكان.

[1] : أحمد على إسماعيل، الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة، مرجع سابق، ص ص :89-90.

[2] : فتحي أبو عيانة ، جغرافيا السكان، أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص ص 269-270.

[3] : فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، نفس المرجع، ص ص195-205.

- ✓ مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر.
- ✓ حركة الادمغة والكفاءات مما يتسبب في نقصها من بلد واستفادة البلد المستقبل[1]
- ✓ انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ ارتفاع أعباء وتكاليف استقبال المهاجرين كأجور الانتقال و حاجات ومستلزمات المهاجرين..
- ✓ نقص الضغط السكاني على الموارد المحلية في البلد الأصلي بالإضافة إلى انخفاض البطالة.
- ✓ دخول رؤوس الاموال إلى البلدان الاصلية نتيجة ما يرسله المهاجرين إلى أهليهم من تحويلات.
- ✓ قد تسوء حالة الدول المستقبلة للمهاجرين الذين يتركون اوطانهم هربا من الفقر والعوز، ويظهر ذلك جليا في النزوح الريفي إلى المدن، فسوء الاحوال المعيشية من قبل ومن بعد الهجرة، وعدم توفر فرص العمل نتيجة الطلب المتزايد، وتشوه مناظر المدن خاصة من جراء الفوضى وبالأخص السكنية( البيوت القصديرية والترابية)، وانخفاض المستوى التعليمي، وتدهور الحالة الصحية، ...وغيرها[2].

[1] : مرجع سابق ص صص206-208.

[2] : السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص :349-357.

**خلاصة الفصل الأول :**

لقد ظلت ولا تزال قضية النمو السكاني محل جدل بين المفكرين فبداية مع نظرية مالتوس وبغض النظر عن النقد الموجه إليها إلا أنها تعتبر من أول وأهم النظريات ، حيث كان له فضل كبير في توجيه الأنظار مبكرا إلى مشكلات السكان، بل أن هناك من الباحثين من يعتبره المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة للسكان ، فقام بتحليل حركة النمو السكاني وعلاقتها بالرفاهية .وفي وقتنا المعاصر ولتحقيق النفع العام لأفراد المجتمع وتحسين مستواهم أصبح ملزما على الحكومات التدخل من خلال أدوات متعددة وبالأخص المالية منه كالنفقات العامة.

وقبل ذلك فقد عرفت عدة أشكال للدولة في الفكر الاقتصادي، فبداية كانت الدولة حارسة حين استوحت وظائفها من الفكر الكلاسيكي الذي يدعو إلى حياد الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي واقتصار إيراداتها الجبائية في حدود إمكانية تغطية وظائفها التقليدية الأربعة :من ضمان الأمن العمومي الداخلي وحماية الإقليم وإقامة العدالة ونفقات التمثيل الخارجي .ثم عرفت الدولة المتدخلة وهي على خلاف سابقتها تمارس النشاط الاقتصادي مدعمة ذلك بالفكر الكينزي والاشتراكي على حد سواء .وبعدها ظهر شكل آخر من أشكال تدخل الدولة عرفت بدولة الرفاهية والتي أخذت على عاتقها توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان وضمان درجة عالية من العدالة والمساواة والحماية الاجتماعية بينهم، ومع عجز الحكومات على التكفل بانشغالات وإحتياجات كل السكان، ظهر نمط جديد من أنماط تدخل الدولة وهي دولة الرعاية أو التحويلات، حيث يقع على عاتقها تحقيق العدل وتوفير الكفاية للفرد والمجتمع في مجال الحياة الاقتصادية.

إن اتساع نطاق تدخل الدولة في وقتنا الحالي كان سببا في تعدد التزاماتها ووظائفها تحقيقا لتطلعات وأهداف المجتمع وإشباعا للحاجات العامة، من خلال تمويلها من النفقات العامة لميزانية الدولة.

**تمهيد:**

لقد تطور دور الدولة في المجتمع عبر فترات كما سبق وأن أشرنا من قبل، كما أن الدولة تقوم بنشاط مالي جوهره الحصول على موارد نقدية لغرض إنفاقها، وهو نشاط لا يقصد لذاته وإنما هو وسيلة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق مختلف أشكال النفع العام للأفراد .وينعكس هذا الدور على السياسة المالية بأدواتها من نفقات وإيرادات وميزانية عامة مباشرة ، فعندما يبرز دور الدولة ويكون فعالا يبدو دور السياسة المالية ظاهرا وواضحا هو أيضا، وعندما تغيب الدولة ويغيب دورها كسلطة منظمة يغيب تبعا لذلك دور السياسة المالية في المجتمع ككل.

إن اتساع مجالات تدخل الدولة في مختلف النواحي جعل من النفقات العامة تتسع وتتزايد باستمرار، وبالرجوع إلى البيانات واستقراء إحصاءات هذا التزايد نجد أن هذه الظاهرة أصبحت قانونا عاما من قوانين المالية العامة نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، والذي انعكس على دورها ومجال تدخلها.

وسنتناول في هذا الفصل الثاني أهم ما يمكن وما ينبغي معرفته والإلمام به لدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة، في المباحث التالية:

-المبحث الأول :مدخل للنفقات العامة.

-المبحث الثاني :ظاهرة تزايد النفقات العامة.

-المبحث الثالث :ضبط وترشيد النفقات العامة.

## المبحث الأول :ماهية النفقات العامة

### المطلب الأول :مفهوم النفقات العامة

**1) تعريف النفقات العامة :**

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام ، هيأة عامة بقصد تحقيق منفعة عامة[1] ، يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة[2] . تمثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية، للحصول على السلع و الخدمات من أجل القيام بمهامها و واجباتها في إشباع الحاجات العامة للمواطنين[3]. وعليه فإن النفقة العامة ينبغي أن تتوفر فيها الشروط الثلاثة التالية:

- كونها مبلغا نقديا .
- تصدر من الدولة .
- قصد اشباع حاجة عامة .

**2) خصائص النفقات العامة**

**2-1) الخاصية النقدية :**

تتخذ النفقة العامة طابع نقدي يتمثل فيما تدفعه الدولة للحصول على الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والخدمات التي تحتاجها للقيام بأنشطتها، كدفع رواتب وأجور الموظفين وتمنح بعض المزايا ، السكن المجاني لموظفيها ،الذي لا يدخل في إطار النفقات العامة [4].

[1] : محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005 ، ص 65.

[2] : غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1997 ، ص187 .

[3] : محمد أحمد حجازي، المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، الأردن، 1998 ، ص267 .

[4] : شهاب مجدي، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004 ، ص 193.

**2-2) خاصية الشخص القائم بالإنفاق:**

العنصر الثاني من العناصر المحددة لكون النفقة عامة أم لا هو صدورها من الدولة أو أحد تنظيماتها، أي يجب على القائم بصفة المنفق العمومي أن يتمتع بالشخصية المعنوية العمومية. وعلى هذا فلا تعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أيٌ من الشخصيات الخاصة، سواء كانت طبيعية أو معنوية وسواء قصد بهذه النفقة إشباع حاجة عامة أو خاصة، وعلى هذا فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لتمهيد بعض الطرق أو بناء المساجد والمستشفيات والمدارس لا تعد من النفقات العامة[1].

**2-3) خاصية هدف النفقة العامة :**

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة [2].

تجد هذه الخاصية مبررها في أمرين اثنين :

أولهما :ان المبرر الوحيد للنفقات العامة يتمثل في الحاجات العامة التي تتحمل الدولة أو أحد نوابها.

ثانيهما :إن كان الانفاق يهدف الى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة[3].

**3) صور النفقات العامة وأشكالها**

**3-1) الاجور والمرتبات والدفوعات التقاعدية:**

تعرف الأجور والرواتب والمبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة بأنها ثمن للخدمات التي يقدمونها، حيث تراعي الدولة أسسا معينة عند تحديد هذه المرتبات والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

[1] : حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدر الجامعية، بيروت، 1981 ، ص ص :400-401.

[2] : خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 ، ص 63.

[3] : محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة الاولى، عمان ، 2007 ، ص ص49-51.

-تحديد الرواتب والأجور في ضوء تكاليف المعيشة.

-مراعاة طبيعة العمل عند تحديد الراتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني.

-تحديد الرواتب والأجور بصورة مناسبة وذلك لضمان عدم منافسة المؤسسات الخاصة.

-الاخذ بعين الاعتبار مستوى الاجور والرواتب والمستوى المعيشي السائد في البلدان المجاورة.

-تنظم الرواتب والاجور بموجب قانون عام والذي يعرف ب"قانون الوظيف العمومي".

ومن صور النفقات العامة منح التقاعد وهي المبالغ التي تقدمها الدولة بصورة دورية( شهريا )إلى الافراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة،ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة صعبا

**3-2) المشتريات وتنفيذ الاشغال العامة:**

ونعني بالمشتريات أسعار السلع والخدمات والمعدات والمستلزمات التي تقوم الدولة بشرائها لإشباع الحاجة العامة .حيث قد تكون السلطة التي تقوم بعملية الاشراف على الشراء سلطة مركزية أو سلطات لا مركزية. أما تنفيذ الاشغال فتكون عن طريق المقاولين بعد الاعلان عن المناقصات بشروط معينة، يقدم الراغبون عروضهم وتبرم الصفقة مع المستوفي لشروط العقد لإنجاز مشروع ما .وفي حالات خاصة تقوم الدولة بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين لضمان سرية بعض الاشغال أو الاستشارات.

**3-3) الاعانات:**

تعتبر المنح والاعانات نوعا من الانفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله سلعة أو خدمة، وتقسم الاعانات إلى:

أ -**إعانات داخلية وطنية** :وهي مبالغ نقدية تمنحها الدولة إلى الاشخاص ماديين أو معنويين ومنها :

✓ الاعانات الاقتصادية :وهي إعانات تدفعها الدولة الى بعض المؤسسات الصناعية الاساسية تشجيعا للصناعة الوطنية ودعمها، تقوية لها أمام المنافسة الاجنبية، أو تدعيما وتخفيضا لسعر البيع للمستهلك أو لتشجيع نشاط مهني في منطقة معينة.

- ✓ الاعانات الاجتماعية :وهي مبالغ تقدمها الدولة الى المنظمات والهيئات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية، مثل منح البطالة، واعانات دور العجزة... الخ

**ب –المنح والإعانات الدولية** :تتخذ الاعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، كأن تكون مرتبطة ببرنامج أو مشروع معين كبرنامج محو الأمية أو برامج الحفاظ على البيئة...الخ .وقد تكون المعونة الخارجية في أغلبها بشروط معينة، وقد لا تكون كالإعانات المقدمة للدول الصديقة أو الشقيقة[1].

**المطلب الثاني :أثار النفقات العامة**

**1) الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

**1-1) آثار النفقات العامة على الناتج الوطني:** و هو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه، حيث يؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من حيث [2] :

- ✓ أن النفقات يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، من خلال التكوين، التأطير، التعليم....
- ✓ زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية، في شكل إنفاق إستثماري، مما يخلق أثرا إيجابيا على الناتج الوطني .
- ✓ يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، فكمية ونوعية النفقات يتوقف تأثيرها على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان هذا الأخير يتسم بدرجة عالية من المرونة يكون الأثر إيجابيا، والعكس صحيح.
- ✓ كما أن الزيادة في إنتاج هذه السلع تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاجها من آلات ومعدات، مما يفتح مجالات جديدة لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة، وهذا ما يعرف ب" أثر معجل الاستثمار "والذي يطلق عليه" الاستثمار المولد."

**1-2) آثار النفقات العامة على توزيع الدخل:** تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع أو إعادة توزيع المداخيل على كافة الأفراد، وذلك برفع المداخيل المنخفضة، من خلال المرحلتين التاليتين:

[1] : حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، 2004 ، ص 62.

[2] : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة ، 2005/2004 ، ص196.

– التوزيع الأولي للدخل :أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به.

– التوزيع النهائي للدخل :أي إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.

وتظهر آثار النفقات العامة على الدخل كما يلي:

- ✓ تؤثر النفقات العامة على التوزيع الأولي للدخل الوطني من خلال التأثير على الأجور والرواتب[1].
- ✓ استفادة الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات المقتصرة عليهم، كإعانات البطالة والمستشفيات العامة[2]...، فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المداخيل الحقيقية للمستفيدين منها.

**1-3) آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني** :تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك كما يلي:

- ✓ بطريقة مباشرة من خلال قيامها بشراء سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري نفس وشرائها لخدمات إستهلاكية كالدفاع، الأمنوالتعليم ... وغيرها[3] فيرتفع الاستهلاك الوطني.
- ✓ أو بطريقة غير مباشرة من خلال المداخيل والرواتب والاعانات ...الخ المقدمة للأفراد أو المؤسسات مما يؤدي بهم إلى استهلاك وإنفاق غالبية هذه المداخيل. وبذلك يرتفع الاستهلاك الوطني.
- ✓ توجيه الاستهلاك إما بزيادته من خلال تخفيض أسعار بعض السلع أو الخدمات، أو بمنح إعانات للمؤسسات الانتاجية، كما أن السلطات قد توجه الاستهلاك عن طريق الضرائب.
- ✓ على زيادة نسبة استهلاك منتوج ما، مما يؤدي الى زيادة تشغيل عدد من العمال في المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات التي ارتفع عليها الطلب من خلال ما يعرف ب"أثر مضاعف الاستهلاك " ويطلق عليه الاستهلاك المولد [4]."

[1] : مرجع سابق ص 198.

[2] : محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 40.

[3] : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 196.

[4] : محمد حلمي مراد، مالية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963 ، ص 29.

**1-4) آثار النفقات العامة على الادخار:** إن زيادة مداخيل الأفراد والمؤسسات سواء زيادة طبيعية نتيجة لنشاطهم الاقتصادي أو المهني، أو مساعدة عن طريق الاعانات أو التبرعات وكل ما ليس له علاقة بالنشاط العادي الطبيعي، سيساهم في زيادة ادخارهم، إذن هناك علاقة طردية بين الدخل والادخار، حيث تؤثر زيادة النفقات على زيادة المداخيل وبالتالي يرتفع مستوى الادخار الفردي ومنه الاجمالي الوطني.

**1-5) آثار النفقات العامة على الأسعار المحلية:** تتحدد آثارها على الأسعار المحلية من خلال:

✓ قيام الدولة بتدعيم بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية سواء بهدف الحفاظ على وجود هذه السلع والخدمات في السوق وضمان عدم اختفائها وما ينجر على ذلك من مضاربات وارتفاع أسعارها.

✓ قيام الدولة بمنح إعانات نقدية للمؤسسات الانتاجية بغية بيع سعر منتوج ما بالسعر الذي تحدده الدولة حفاظا على القدرة الشرائية للسكان، سواء في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة.

**1-6) آثار النفقات العامة على التشغيل( أو البطالة) :** نعلم أن الشغل هو قيام الفرد بعمل مهنة أو شغل ما، وعكسه البطالة أين يكون الفرد لا يمارس أي نشاط أو مهنة أو عمل وهو قادر وعليه ونحن نبين آثار الانفاق على التشغيل يقابلها عكسا آثاره على البطالة، من خلال ما يلي:

✓ تدخل الدولة بسياستها الإنفاقية وتقديمها مساعدات للمؤسسات والشركات قد يؤدي بها إلى توظيف عدد من العمال، وفي الحالات المتأزمة يعتبر تقديم مساعدات ومنح للمؤسسات التي أفلست أو قاربت على الافلاس حاجزا للحيلولة دون تسريح العمال.

✓ برامج الحكومة التي تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والوصول إلى التنمية، من خلال برامج دعم الشباب وتقديم مساعدات مالية كمؤسسات صغيرة ومتوسطة على المدى القريب أو البعيد[1].

**1-7) آثار النفقات العامة على ميزان المدفوعات:** يعرَف عجز الميزانية( أو العجز الموازني )الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي والمتسبب لعجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بـ"ظاهرة العجز التوأم". وتختلف أراء المدارس الاقتصادية في تفسير وتحليل آلية هذه الظاهرة، إلا أن التحليل الأكثر قوة هو

[1] : مرجع سابق ص 29.

التحليل النيوكينزي لـ"مندل فليمنغ"، الذي أكد أن ارتفاع العجز المالي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال مما يؤدي إالى رفع سعر الصرف ويخفض من تنافسية السلع الوطنية، الأمر الذي يزيد من العجز في الحساب الجاري ،هذا في ظل نظام الصرف العائم وحرية انتقال رؤوس الأموال هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض تنافسية السلع الوطنية أي الطلب عليها الأمر الذي يزيد من العجز الموازني .مما سبق نلاحظ مدى تأثير الإنفاق الحكومي على العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال دخول رؤوس الأموال الأجنبية، أو عند انخفاض الطلب على السلع المحلية.

**1-8) آثار النفقات العامة على النمو الاقتصادي** :يظهر الأثر الإيجابي للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل النمو، ويقع العكس في حالة تخفيض أو انخفاض الانفاق العام الاستثماري[1] .

**2) الآثار الاجتماعية للنفقات العامة:**

تلعب سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تؤثر بدورها على الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي للبلد، فالنفقات التي تصرف على الصحة والتعليم ينجم عنها رفع المستوى الصحي والتعليمي للسكان كما أن ذلك يساعد الأفراد على الخروج من دائرة وتحقيق الرفاهية في المجتمع.ولعل من أهم مجالات التنمية الاجتماعية :التعليم والصحة والاسكان والنقل ...وغيرها من المرافق المتعددة، والتي أطلق عليها الاقتصاديون" تكوين رأس المال الإنساني "وتعرف كذلك ب"التنمية البشرية"، بالإضافة إلى الإعانات النقدية والعينية التي تمنحها الدولة للطبقات الفقيرة بهدف رفع مستواهم المعيشي وإعادة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف ب"التأمين الاجتماعي ."وعليه يمكن التطرق للأثار الاجتماعية للنفقات العامة من خلال ما سبق على النحو التالي[2] :

[1] : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص199-200.

[2] : هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006 ، ص 269.

**2-1) آثار النفقات العامة على التعليم:** يعتبر التعليم مهما جدا في العملية الإنتاجية التي من مقوماتها أن يكون الفرد على قدر كبير من المهارة والخبرة والتدريب، حيث يرفع التعليم ثقافة الفرد ويزيد في درجة كفاءته ويوسع من معارفه وقدراته العقلية . لذلك عملت الدول على توفير التعليم بالمجان خاصة في مراحله الأولى فشيدت المدارس ، ووفرت الكفاءات المختلفة من مدرسين وأساتذة وإداريين وفنيين وغيرهم.

**2-2) آثار النفقات العامة على الصحة:** ينبغي على الدولة توفير خدمات صحية واجتماعية متكاملة فعالة ذات أهداف واضحة ومحددة بخطط مسبقة .وتأسيسا على ذلك فقد اعتبرت الدول الرعاية الصحية نوعا من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية فعن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كما وكيفا[1].

**2-3) آثار النفقات العامة على الإسكان:** نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي" :لكل إنسان الحق في مستوى معيشي كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته ويشمل الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية ."وتشير البيانات أن مخصصات الإسكان ضمن الإنفاق الحكومي تتراوح في معظم البلدان العربية بين 2% و4% فكلما كان المسكن مناسبا كلما قلت الإصابة بالأمراض وقل الطلب على الخدمات الصحية وبالتالي تنخفض التكاليف والنفقات[2].

**2-4) آثار النفقات العامة على الفقر:** بدلا من أن يذهب الدخل الوطني إلى الاستثمار والتنمية يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة، وتتجلى آثار النفقات الحكومية في مختلف السياسات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة من خلال استهداف الفقر بصفة مباشرة من خلال :توظيف العاطلين، الإعانات والمنح للمحتاجين والمسنين والبطالين، تدعيم الشباب عن طريق مختلف برامج التشغيل أو بصفة غير مباشرة عن طريق العلم ونشر المعرفة ومحاربة الجهل، وتحسين المستويات الصحية والتعليمية، وتوفير الخدمات الضرورية والمساعدة على الراحة كالمساكن والمرافق العامة[3].

---

[1] : مرجع سابق ص، ص 270 278.

[2] : عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001 ، ص 185.

[3] : علي محي الدين القره داغي، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار البشاصر الاسلامية، بيروت لبنان، 2006. ص ص: 253-259.

## المبحث الثاني :ظاهرة تزايد النفقات العامة

### المطلب الأول :زيادة النفقات العامة و أسبابها

**1) الأسباب الظاهرية:**

يقصد بها زيادة النفقات العامة عدديا دون تحسن فعلي في حجم ومستوى الخدمات ومنها :

**1-1) انخفاض قيمة النقود( ارتفاع الأسعار)** :يقصد بانخفاض قيمة النقود" :انخفاض سيطرة وحدة النقد على السلع و الخدمات وهو ما يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار "التضخم". حيث تدفع الدولة عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات [1].

**1-2) اختلاف طرق المحاسبة أو أساليب وآليات وضع الميزانيات** :كانت الميزانية في السابق تقوم على أساس الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي بمعنى أن يخصم من الإيرادات تكاليف جبايتها، أما الآن فإن الميزانيات العامة تسجل فيها جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة، مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة رغم انه لم تحدث أي زيادة حقيقية في هذه النفقات[2].

**1-3) اتساع إقليم الدولة** :يؤدي اتساع رقعة الدولة وانضمام إقليم لها إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة وتعد هذه الزيادة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها [3].

**1-4) زيادة عدد السكان** :تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان سببا لزيادة النفقات العامة ولذلك لمواجهة الأعباء الجديدة( الصحة، التعليم، السكن، الإعانات)...، فزيادة المواليد وزيادة من لهم الحق في التقاعد يرغم السلطات على زيادة حجم النفقات .وعلى هذا فإن زيادة نسبة حجم النفقات العامة بنفس نسبة التزايد السكاني، يعني أن زيادة حجم النفقات العامة ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية فقط [4].

---

[1] : سوزي عدلي ناشد، الوجيز المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص ص62-63.

[2] : خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية،سنة 2005، ص 80.

[3] : خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 85.

[4] : عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 184.

**2) الأسباب الحقيقية:**

يقصد بالأسباب الحقيقية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة نتيجة زيادة عدد الحاجات العامة التي تتولى الدولة إشباعها مع ثبات مساحة الدولة وعدد سكانها، أي أن الزيادة شملت كمية المنافع العامة المقدمة للأفراد وتعود هذه الزيادة الحقيقية إلى الأسباب التالية الذكر[1]:

**2-1) الأسباب الاقتصادية:**

✓ زيادة الثروة :مما هو جدير بالذكر أن زيادة الإيرادات بصفة عامة يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وبالتالي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة نظرا للفسحة المالية[2] .

✓ التوسع في إنشاء المشاريع العامة :إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة يتمثل في توسيع الدولة للقيام بالاستثمارات العمومية التي كانت فيما مضى حكرا على القطاع الخاص كمشاريع المياه والكهرباء والمواصلات بمختلف أشكالها، مما يؤدي أيضا إلى زيادة أعداد الموظفين والعمال [3].

✓ منح إعانات للمؤسسات والشركات الوطنية :وذلك حتى تستطيع هذه الأخيرة منافسة المنتجات الأجنبية أو الوطنية، أو لتغطية عجزها في حالات خاصة.

✓ معالجة آثار الدورات الاقتصادية :تزداد إيرادات الدولة في أوقات الرخاء مما يمكنها من زيادة نفقاتها، على عكس أوقات الكساد أين تقل نفقات الدولة لكن بدرجة ونسبة معينة[4] .

**2-2) الأسباب الاجتماعية :**

✓ الزيادة المسجلة للنمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية :يكون سببا ضروريا لتزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، خدمات النقل، الاتصالات، الماء الغاز، الكهرباء، الأمن... الخ

[1] : خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 83.

[2] : سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، مرجع سابق، ص 66.

[3] : عادل أحمد حشيش، رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998 ، ص167.

[4] : هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 187.

✓ إلى جانب ذلك كله واجهت الدولة نموا في الوعي الاجتماعي للسكان كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، فازدادت مطالبة المواطنين بحقوقهم كالتأمين ضد :البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، مما ترتب على ذلك زيادة الأقساط المخصصة لذلك من النفقات العامة[1].

**3) الأسباب الادارية** :وذلك من خلال العاملين التاليين:

✓ أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة العمال والمستخدمين وما يقابله من أجور ورواتب، رافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات المادية والخدمية واللوازم الإدارية، وهذا التوسع بدوره أن يرفع في حجم النفقات الإدارية.

✓ أضف إلى ذلك سوء التنظيم الإداري والبيروقراطية وارتفاع عدد العاملين دون ضرورة لذلك، مما يدعو إلى زيادة الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة من طرف الدولة، وهو ما يطلق عليه قانون بركنسون[2*].

4) **الأسباب المالية** :لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة منها:

✓ وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لباب معين .

✓ سهولة حصول الدولة على القروض الخاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العمومية .

✓ خروج الدولة عن قاعدة وحدة الميزانية، مما يسمح بتخصيص اعتمادات جديدة مهما بلغ حجمها[3].

**5) الأسباب السياسية** :تتمثل الاسباب السياسية فيما يلي :

✓ انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة اتجاه أفرادها .

✓ تعدد الأحزاب السياسية :مما يرغم على الحكومة تمويلها أثناء حملتها الانتخابية.

---

[1] : خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص82 .

[2] : محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص48.

[*] : قد يختلط الامر مع ما يسمى بمرض باركنسون في الطب، والذي يصنف كخلل ضمن مجموعة اضطرابات النظام الحركي، التي تنتج بسبب خسارة خلايا الدماغ المنتجة للدوبامين، وينجم عن ذلك هـ زة أو رجفة في اليد، الذراع، الساق، الف ك، والوجه.. الخ .غير الامر في الاقتصاد

[3]: خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص ص90-91.

✓ انتشار الفساد واللاأخلاق بين الحكام والمسئولين :فاستغلال النفوذ، والرشوة ونهب المال العام وغيرها، كلها عوامل تقلل من مردودية الأموال العامة وتؤدي إلى استنزافها، مما يرغم الدولة عل زيادة النفقات.

✓ العلاقات الدولية :وما يترتب عليه من تمثيلات سياسية خارج الوطن، وكذا المشاركة في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذاك مما يزيد من الإنفاق عليها.

✓ المنح والمساعدات والقروض :إن التعاون والتضامن الدولي يلزم على الدولة تخصيص إعانات نقدية.

**6) الأسباب العسكرية** :إن تكرار الحروب وما تخلفه من مآسي ودمار ترتب عليها تعويضات لمنكوبي الحروب ومعاشات التقاعد لمقعدي الحروب أو الأرامل من جهة، كما يتطلب بعد الحرب إعادة إعمار البلاد أضف إلى ذلك عامل الخوف من الحروب والاستعداد لها قد يستلزم فرض الخدمة العسكر الإجبارية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة وتسليحها وزيادة التسابق نحو التسلح بين الدول وإنتاج الأسلحة ذات تكلفة مرتفع وإتباع الدول سياسة التحالفات العسكرية يتطلب نفقات ضخمة[1].

**المطلب الثاني :تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة**

**1) تفسير" فاجنر "لظاهرة تزايد النفقات:**

لقد عايش فاجنر ذروة الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، واعتمادا على الظروف الاقتصادية خاصة الصناعية منها فقد اعتبر أن عملية التصنيع سوف لن تؤدي إلا إلى توجه الدولة نحو زيادة إنفاقها على الصناعة، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة حسب فاجنر إلى الأسباب التالية:

✓ الوظيفة الانتاجية :التي تتطلب من الدولة التوسع في وظائفها الإدارية والرقابية وتطور العديد من العلاقات بين مختلف المتعاملين في الاقتصاد، وهذا ما يزيد من نفقاتها العامة.

✓ التزام الدولة بالإنفاق على " الاحتكارات الطبيعية "وهي مشاريع أو مؤسسات أو خدمات تقيمها الدولة لغرض منع القطاع الخاص من الاستثمار فيها، لعدة أسباب أهمها :الأسباب الاجتماعية والسيادية.

[1] : فاطمة السويسي، المالية العام موازنة–ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005 ، ص ص59–60.

✓ النمو الاقتصادي :الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على بعض السلع والخدمات كالتعليم والخدمات الثقافية والترفيهية، فتجد الدولة مرغمة على توفير وخلق هذه المطلوبات، وعندها تقوم بالإنفاق.

وقد صاغ فاجنر قانون تزايد النفقات في شكل علاقة رياضية يمكن تقديمها على النحو التالي:

$\frac{G}{Y}=f(\frac{Y}{N})$ حيث أن :

Y :**حجم النفقات العام** G :الدخل الوطن **N:** عدد السكان

**2) تفسير" بيكوك وويزمان "لظاهرة تزايد النفقات:**

بعد دراسة أجرياها كل من Peacock and Wiseman حول ظاهرة تزايد النفقات العامة في بريطانيا خلال الفترة (1890-1955) توصلا إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات، بسبب تأثرها بالأحداث الاستثنائية للحربين العالميتين ومدى اهتمام الدولة بالإنفاق اللا محدود نسبيا على التسليح والمستلزمات الحربية العسكرية، ومفاد نظريتهما: "تزداد النفقات العامة بشكل فجائي وسرعان ما تعود لطبيعتها، هذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الأزمة أين تكون قدرة الدولة كبيرة على التحصيل الضريبي ، وهو الأمر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية[1] ".

**3) تفسير باركنسون لظاهرة تزايد النفقات" قانون باركنسون:"**

لاحظ المراقب المالي الانجليزي باركنسون سنة 1958 أن هناك ارتفاعا في تكاليف التوظيف، بسبب الميل إلى زيادة إنفاق الأموال على التشغيل، وذلك بسبب العدد المتزايد من الموظفين العموميين والذي يرجع لتوسع القطاع العام خاصة العمل الإداري لتشغيل الموظفين العاديين أو المؤهلين أو المسؤولين، ويعود ذلك إلى الرغبة في تحقيق ما أسند للدولة من مهام خدمة للصالح العام والرقي بالخدمات العمومية.

[1] : عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003 ، ص ص16-17.

**4) تفسير" لروا بولييه "لظاهرة تزايد النفقات:**

يرجع لروا بوليو تزايد النفقات العامة إلى ستة أسباب :إثنان منهما حتميين ويتعلقان بالنظام الاقتصادي، والأربعة الباقية تتعلق بالنظام السياسي وترجع إلى عمل الحكومة.

أول سبب برأيه هو ارتفاع أثمان المنتجات وهو يقول أنه باستبعادنا من الميزانية نفقات الفوائد واستهلاك الدين العام لا يتبقى سوى شيئين :المرتبات والأجور..الخ، ونفقات تنفيذ الأعمال.

ويرى في زيادة اختصاصات الدولة أو نمو الخدمات التي تؤديها سببا ثانيا من أسباب الزيادة، خاصة ما تعلق بزيادة الإنفاق على التعليم والأشغال العامة.

أما الأسباب الأربعة الأخرى فهي زيادة الدين العام، ازدياد النفقات الحربية، زيادة الثروة مما يدفع إلى الإسراف، وانتشار الديمقراطية الذي يؤدي إلى توسع الدولة في وظائفها والتخفيف من جمود الإدارة.

**5) تفسير" جراستياني "لظاهرة تزايد النفقات العامة:**

يوافق Graziani على بعض آراء فاجنر ولوروا بوليو، لكنه اجتهد في كشف الأسباب البعيدة للظاهرة، وقد لاحظ تأثير زيادة عدد السكان وقال بأن تلك الزيادة تؤدي قطعا إلى زيادة أثمان المنتجات الزراعية والمعدنية، وأنه يمكن تفادي هذا الميل إذا عورض لكنه لا يفقد أبدا كل تأثيره، ويبين أن التقدم البشري والإتقان يخففان من آثار القوة الإنتاجية المحدودة للأرض ولما كانت المنتجات الزراعية عنصر ضروري لحياة الإنسان وجب رفع الأجور لكي يظل مستوى معيشة الطبقة العاملة سليما. وبذلك امتاز جراستياني ببحثه في تأثير النمو السكاني على تزايد النفقات العامة حيث يرى بحق أن النمو السكاني يستلزم عددا أكبر من الخدمات العامة وطرقا فنية أحسن وأكثر إنتاجا مما يستدعي إشباعا أتم وأفضل.

**6) تفسير" جيز "لتزايد النفقات العامة:**

يعزو جيز تزايد النفقات العامة إلى أمرين :تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، وتوسع الدولة في القيام بوظائفها القديمة وعنايتها بها عناية أكبر .ويقول إننا إذا حللنا أسباب زيادة النفقات العامة لوجدنا أنها نوعان :

✓ **أسباب الزيادة الظاهرية :**

-ضعف القوة الشرائية للنقود.

-إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة.

-التغيرات الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة.

-ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة.

-حلول المؤسسات العمومية محل المؤسسات الخاصة.

✓ **أسباب الزيادة الحقيقية :**

أسباب عامة :أهمها نمو روح التبصر الاجتماعي لدى الحاكمين.

-أسباب مالية :كميل الحكومات إلى الإسراف عند وفرة الإيرادات.

-أسباب إقتصادية.

-أسباب إجتماعية.

-أسباب سياسية[1].

[1] : محمد رياض عطية، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1948 ، ص ص18-32.

## المبحث الثالث :ضبط وترشيد النفقات العامة

### المطلب الأول :قواعد وحدود النفقات العامة

**1) قواعد( أو ضوابط )النفقات العامة**

**1-1) قاعدة المنفعة القصوى :**

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائما تحقيق أكبر منفعة ممكنة لكل من يشمله الانفاق العام، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب سواء التقليديين أو المحدثين. وقاعدة المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وعليه فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له .ومما يدعَم تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أن لا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع ، لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

**1-2) قاعدة الاقتصاد في النفقات:**

ترتبط هذه القاعدة بقاعدة المنفعة، حيث أنه يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات، لذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك أن الإسراف و التبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها. ومظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص الدول النامية، والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي :

-استخدام عدد كبير من الموظفين استخداما يزيد عن الحد اللازم تماما لحسن سير تلك المرافق.

-الاهتمام بتشييد المباني الضخمة والتأثيث الفاخر لدور الحكومة والمرافق العامة.

-استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها.

-إسراف وتبذير في الاستهلاك العام مثل :مصروفات الإضاءة والمياه والهواتف التي تدفعها الدولة دون استخدامها أو لزومها بالفعل لأداء النشاط العام وخدمة المجتمع.

-استغلال الوظيفة العامة في أخذ ما هو حق الجماعة بأسرها للانتفاع به نفعا خاصا.

ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة، تتمثل في مراعاة ما يستحق فعلا، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الرقابة المختلفة من أدوار هامة في الرقابة الفعالة ا ولحازمة على عملية الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى أماكنها المستحقة فعلا دون تفريط ولا إفراط[1].

**1-3) قاعدة تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة:**

ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدَى النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا نفع عام مستهدف،وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية للدولة. ونشير باختصار أن الرقابة على الإنفاق العام تأخذ أشكالا ثلاثة وهي :

أ -رقابة إدارية :وهي رقابة تقوم بها في العادة وزارة المالية( أو الخزينة )عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة، ومهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له.

[1] : سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، مرجع سابق، مصر، ص ص 51-52.

ب –رقابة محاسبية مستقلة :ومهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية ، وهذا النوع من الرقابة قد تكون سابقة للصرف أو لاحقة عليه.

ج –رقابة برلمانية :وتتولاها السلطة التشريعية بمالها من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو من الوزارة كلها، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية، وعند اعتماد الحساب الختامي أمام البرلمان[1].

**2) حدود النفقات العامة**

في الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في مكان وزمان معينين إنما يتوقف على مجموعة من العوامل :

**2–1) العوامل المذهبية:**

إن تحديد ما يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، يخضع للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة :فردية أو تدخلية أو جماعية، على النحو التالي:

أ –ففي ظل الإيديولوجية الفردية :فالفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحرارا في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم، وهي الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة أي الوظائف التقليدية بالإضافة إلى القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدم عليها النشاط الخاص، إما لضخامة نفقاتها كالسدود والخزانات، أو لعدم ربحيتها .

ب–أما في ظل الأيديولوجية التدخلية :فالفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحرارا في ممارسة البعض الآخر، ودور النفقات العامة يزداد أهمية عن ذي قبل، فبالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية فهي تقوم بوظائف اقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المؤسسات الإنتاجية، ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية، والعمل على ثبات قيمة النقود

[1] : سعودي محمد الطاهر، المالية العامة، جامعة التكوين المتواصل، ، فرع :قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الأولى، الإرسال الأول، .مركز قسنطينة الجزاصر، 2005–2006 ص ص 25–31.

وتنمية الاقتصاد المحلي وتقديم الخدمات المجانية أو ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات المداخيل المحدودة وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقليل الفوارق بين الطبقات.

ج–وفي ظل الأيديولوجية الجماعية :أو الدولة المنتجة حيث تمتلك الجماعة كل أو معظم أدوات الإنتاج، تقوم الدولة بكافة وجوه النشاط الإنتاجي إلى جانب قيامها بالوظائف التقليدية، وبذلك فإن دور النفقات العامة تزداد أهمية إلى أقصى حد، فالاقتصاد هنا ليس حرا وإنما تسيطر عليه الدولة وهي التي تقوم بعمليات الإنتاج والتوزيع كلها أو معظمها، وتعتبر كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والخاصة بالوحدات الإنتاجية نفقات عامة، زيادة على النفقات الاجتماعية التي تهدف الدولة من ورائها توفير بعض الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقية، ويؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال إلى زيادة حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل المحلي إلى أكبر حد.

**2–2) العوامل الاقتصادية:**

يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المحلي وخاصة في فترات الرخاء والكساد التي تتعاقب على الاقتصاديات الرأسمالية، وتحت تأثير الأفكار الكينزية تلجأ الدول إلى زيادة نفقاتها العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعال والوصول بالاقتصاد المحلي إلى مستوى التشغيل الكامل، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتفادي الارتفاع التضخمي وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد المحلي إلى حالة التشغيل الكامل.

أما في الاقتصاديات النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي أو بمعنى آخر عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب، فعند زيادة حجم النفقات العامة عن حد معين ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود، وبذلك تكون الزيادة تضخمية.

**2-3) العوامل المالية:**

كذلك يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات، وعادة ما تتمتع الدولة في تحصيل موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع مما يتمتع بها الأفراد في تحصيل ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة، إذ لا يمكن في المدى الطويل تجاوز النفقات لحد معين بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أي أنه على الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، فإن لهذه الزيادة حدودا، وهو ما يعرف بالمقدرة المالية المحلية.

ويقصد بالمقدرة المالية المحلية :قدرة الاقتصاد المحلي( أي الدخل المحلي )على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها من :الضرائب، والقروض، والإصدار النقدي الجديد دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية المحلية للإقتصاد.

**المطلب الثاني :ترشيد الانفاق العام كضرورة للحفاظ على المال العام**

**1) تعريف ترشيد الانفاق العام :**

لقد حضي مفهوم ترشيد الانفاق العام باعتناء العديد من الاقتصاديين، ونجد له تبعا لذلك العديد من التعاريف والتي نوجزها فيما يلي:

يقصد بترشيد الانفاق العام :العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن .لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه، ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق .كما يعرف ترشيد الانفاق العام على أنه : تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الاسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة[1].

[1] : دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004 أطروحة دكتوراه، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2005 ، ص17.

**2) أسباب وعوامل نجاح ترشيد الانفاق العام :**

**2-1) دقة وحسن تحديد الاهداف :**

إن حسن اختيار الاهداف والدقة في تمييز ما ينبغي تحقيقه أو توفيره أو إيجاده من طرف الدولة إشباعا للرغبات العامة من خلال ما تخصصه من أموال لذلك لهو أصل الرشد وعلامة العقلانية ومظهر الحكمة ومفتاح الصواب، ولم تتقدم دولة ولم تزدهر الا بالاختيار الامثل للأهداف، لهذا فحسن اختيار الاهداف سواء القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة الأجل مع مراعات الاصلح منها من الاهمية ، وهو لحظة ونقطة بداية ترشيد الانفاق العام والحفاظ التام والجدي على المال العمومي، مع مرعاة تحقيق أسمى وأفضل وأقصى الحاجات التي يستلزمها السكان.

**2-2) الترتيب حسب الأولويات :**

الخطوة الثانية والمهمة أيضا في العملية الفاضلة لترشيد الانفاق العام هي تحديد الأولويات وترتيبها حسب درجة أهميتها ونفعيتها في البرنامج الذي تتولى الحكومة أو احد اجهزتها القيام به، حفظا للمال العام من الهدر والتبذير وخدمة للمجتمع واشباعا لحاجيات السكان المتزايدة بالمقارنة مع محدودية الموارد والامكانيات. وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الاساسية هي :

- مدى أهمية المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع ومختلف جوانب الحياة.

-عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج أقصر كان مقنعا ومحفزا لاختيار هذا البرنامج.

- درجة اهتمام المجتمع بالمشكلة القائمة :فكلما زاد اهتمام السكان بمشكلة ما، زاد تفضيلها قبل غيره.

-عامل( درجة )الخبرة :فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الانجاز[1].

[1] : خالد المهايتي، الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام_ التخصيص والاستخدام_، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010 ، ص 95.

**2-3) القياس الدوري لأداء برامج الانفاق الحكومي :**

يقصد بقياس أداء برنامج الانفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة المسندة اليها، وذلك أن هذه الوحدات تخضع للمساءلة عن الاستخدام الامثل للموارد العامة وبالأخص المالية منها عند تكفلها بتقديم خدمات للمواطنين.

وحتى يتسنى لنا تقييم هذا الاداء فإننا نرتكز على وجهات النظر التالية :

أ –وجهة نظر السكان عامة : بغية معرفة الاثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المتوصل اليها ومدى رضا السكان عن الخدمة.

ب – وجهة نظر المستفيدين خاصة :الذين مستهم هذه الخدمة وهل قدمت في وقتها وبالطريقة التي طلبوها أو التي يجب أن تكون عليها.

ج – وجهة نظر المكلفين :من أجل معرفة أمثلية تسيير المرافق العامة. فزيادة الانفاق العام على خدمات التعليم والصحة مثلا، لا يعتبر مؤشرا لتحسين أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ولا يمكن للحكومة أن تعلن بفرح وتفتخر بحجم الانفاق عليهما مثلا مالم تؤثر هذه الزيادة في الانفاق على التحسين الفعلي والملموس للوضعية التعليمية والصحية للسكان[1].

**2-4) الحرص على عدالة الانفاق العام :**

تهدف دراسة عدالة الانفاق العام إلى تبيان مدى ملائمته لحاجات الفئات الاكثر فقرا وحاجة في المجتمع، مع مراعاة حصة كل فئة من الانفاق العام ومدى انتفاعها بالخدمة العامة. وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الاكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب المعرفة الدقيقة للوضعية الاجتماعية للسكان والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل على أساس العدالة[2]

[1] : سعيد بن صالح الرويتع، قياس الاداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز _ الاقتصاد والادارة_، العدد5 ، الرياض، 2002 ص65.

[2] : محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، لبنان، 2008،ص301.

**2-5) التفاني في الرقابة على النفقات العامة :**

لقد بين هنري فايول الرقابة بأنها : "تنطوي على التحقق فيما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمحددة في البداية، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و الأخطار، بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تطبق على كل شيء ". وقد عرفت الرقابة بأنها : عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المرسومة بكفاءة، والكشف عن المعوقات التي قد تقف إزاء تحقيق الاهداف وتذليلها وتقويم ما قد يكون هناك من إنحرافات. وتعتبر الرقابة على النفقات العامة وظيفة أساسية كوسيلة رادعة وتقييمية لأداء المكلف بها، بغية التأكد من تحقيق النشاط الانفاقي لغاياته وأهدافه حسبما تقرر في البرنامج المخطط، دون إسراف أو تبذير أو تقتير أو إخلال ودون تجاوز الاعتمادات المالية، حفاظا على حسن سير الاموال العامة و وصولا إلى أقصى إشباع لحاجيات الأفراد[1] .

**المطلب الثالث :ترشيد الانفاق العام في الاقتصاد الاسلامي**

**1) مبادئ وقواعد تحقيق الترشيد في الإنفاق العام**

**1-1) مبدأ القوامة في الإنفاق العام :**

يقصد بالقوامة في الإنفاق سلوك طريق الوسطية والعدالة بين طريقين متطرفين فاسدين نهى عنهم الشرع وهما الإسراف والتبذير من جهة، والبخل والتقتير من جهة أخرى، وقد ورد هذا المبدأ واضحا في قوله تعالى :﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلولَة إِلَى عنقكَ وَلَا تَبْسطْهَا كلَّ الْبَسْط فَتَقْعدَ مَلوما مَحْسورا (29)﴾[2] وقوله تعالى أيضا : ﴿ وَالَّذينَ إ ذَا أَنْفَقوا لمْ يسْرفوا وَلمْ يقْتروا وَكَانَ بيْنَ ذَلكَ قَوَاما (67)﴾[3]

فمن يتدبر هاتين الآيتين يجد أنهما تقرران الأمور التالية:

[1] : خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 319.

[2] : القرآن الكريم :سورة الإسراء، الآية 29.

[3] : القرآن الكريم :سورة الفرقان، الآية 67.

أ – النهي عن الإسراف والتبذير :والإسراف هو مجاوزة الحد في النفقة، والتبذير هو إنفاق المال في غير حقه وكلاهما حرام، وكل ما أنفق في غير طاعة الله فهو إسراف فالنفقة في المعصية أمر قد حظرت الشريعة قليله وكثيره، فلا يجب الإفراط في النفقة حتى لا تضيع الحقوق المترتبة عنه.

ب– النهي عن البخل والتقتير :وهو التضييق الذي هو نقيض الإسراف، والتقتير هو منع حق الله تعالى في المال، فلا ينبغي الإفراط في الشح ومنع حق الله تعالى.

ج – الأمر بالقوام :وهو التوسط والعدل، وهو كل ما أنفق في طاعة الله، والقوام يكون بحسب الحال من حيث القدرة على الإنفاق على الحاجات، والقوام هو الاقتصاد في النفقة فلا يسرف ولا يقتر.

فإذا أردنا أن نطبق هذا المبدأ على الإنفاق الحكومي نقول :إنه ينبغي تجنب الهدر في الإنفاق وحسن استخدام الموارد طبقا لتوجيهات الشريعة في ذلك، حيث أن هذا لا ينطبق على الأفراد فحسب بل على الحكومة وبدرجة أكبر، لأن مال الأفراد بين يديها أمانة يجب استعماله في خدمتهم وتحسين أحوالهم.

**1–2) انسجام الإنفاق العام مع الأحكام الشرعية:**

ومثال ذلك عدم الإنفاق في المحرمات وأمور اللهو المحرم فعلى القائمين على الإنفاق العام التقيد بالأحكام الشرعية المنظمة لإنفاق المال العام في الإسلام، سواء استخدام هذا المال في إقامة المشاريع العامة أو استيراد الحاجات الضرورية للمجتمع، فيجب ألا يصرف المال العام على المحرمات وأمور اللهو المحرم، كإقامة الملاهي وشراء آلات اللهو والقمار والإنفاق على القائمين على ذلك، ويجب أن يخلو المال العام من المعاملات الربوية، وتحريم إنفاقه في كل ما حرم أو نهى عنه الشرع، أو ما يسبب الضرر للمجتمع بل في كل ما يتسبب في تبديد الأموال والموارد، و يجب حصر الإنفاق في الحلال وتحقيق وظائف اقتصادية أو اجتماعية مما يهدف إلى تحقيق الرفاهية والمصلحة العامة للفرد والجماعة معا، وهذا كله يتحقق بحصر الإنفاق في الحلال دون الحرام [1].

[1] : حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999 ص 104–105

**1-3) التطبيق الجاد لمبدأ الشورى:**

ولما يراه أهل الخبرة والأمانة واحترام ما يقال ومناقشته مناقشة موضوعية دون ما تخويف وترهيب، ورهين شعب قوي يجهَر بالحق وينصح للحاكم بدلا من أن ينافقه، وقد أبدى بعض الناس رأيهم في بعض تصرفات الدولة زمن عمر الفاروق رضي الله عنه، فهم بعض الناس بإسكاته فقال الخليفة قولته" :دعه، لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نتقبلها منكم ".

**1-4) الالتزام المحدد الصريح بتحقيق العدالة الاجتماعية:**

طالما هناك دولة قوية فعليها أن تعلن صراحة التزامها بتحقيق هذا الهدف وسهرها من أجله، وأهمية ذلك تكمن في أن انجاز ترشيد فعال للإنفاق العام، في ظل عدم العدالة الاجتماعية هو ضرب من المحال، وعندما عارض بعض الاغنياء أن يكون للفقراء دور بينهم، قالها الرسول صلى الله عليه وسلم مدوية صريحة :"فلم ابتعثني الله إذا[1]."....

**1-5) الرقابة على المال العام وتولية الأمناء والصالحين أمور المال العام :**

ضمانا لتحقيق القوامة في الإنفاق والالتزام بأحكام الشرع في صرف الأموال نهى الله تعالى الجماعة المسلمة أن تولي أمور الإنفاق للسفهاء والمسرفين فقال تعالى:﴿وَلَا تؤْتوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكم الَّتي جَعَلَ اللَّه لَكمْ قيَاما وَارْزقوهمْ فيهَا وَاكْسوهمْ وَقولوا لهَمْ قَوْلا مَعْروفا(5)﴾[2]

فالآية تنهى عن تولي السفهاء على الأمور المالية للخاصة فما بالك بأموال المسلمين عامة، لأنهم لا يحسنون التصرف بالأموال، وإن كان الخطاب في الآية يخص الأفراد فتعميم الحكم على الجماعة من باب أولى، وذلك لأن استعمال السفهاء يعود بالضرر على الجماعة، وضرر الجماعة أبلغ خطرا من الضرر الواقع على الأفراد[3].

[1] : شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، بحث من جامعة أم القرى، ص30

[2] : القرآن الكريم :سورة النساء، الآية 5.

[3] : حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999 ، ص ص 108-107

**2) آلية ترشيد الإنفاق العام:**

اعتمادا على ما أوضحنا من مبادئ الترشيد في الإنفاق العام كان لابد من ذكر خطوات التالية:

1-تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة ومستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بدأ بالضروريات( وهي المصالح التي تقوم عليها حياة الناس بحيث إذا تخلفت اختل نظام الحياة)، ثم الحاجيات( وهي المصالح التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة وإذا فقدت هذه المصالح لم يختل نظام الحياة)، ثم الكماليات( وهي ما استحسن عادة لحفظ المصالح دون احتياج إليها).

2- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف .

3- استخدام الأفراد الاكفاء والمخلصين، وكذا أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج .

4-تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات تولي البرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها .

5-وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية باعتبار أن أهداف ومعايير الإنجاز محددة.

6- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز. ولقد اشتهر النظام المالي الاسلامي في مجال الرقابة بصفة فريدة وجوهرية هي الرقابة الذاتية التي تنبعث من استحضار الشخص لمراقبة الله تعالى له[1].

وفي هذا يقول حجة الاسلام الامام الغزالي :"هي القطب الاعظم في الدين وهي المهمة التي بعث لها الله النبيين أجمعين، فلو أهمل عملها لتعطلت النبوة واضمحلت الديانة، وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة، وانتشر الفساد، واتسعت الحروب، وهلك العباد[2] ."

[1] : محمد حلمي الطوابي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة –دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى2007 ، ص ص 181-189.

[2] : ابو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، الجزء السابع، المجلد الثالث، الطبعة الاولى، دار الفكر، بيروت لبنان، 1975 ، ص 4.

**خلاصة الفصل الثاني :**

لقد آمن الكلاسيك بعدم انتاجية النفقات العامة، وبالتالي فقد كانوا يدعون إلى ضرورة حصر وتقييد الإنفاق العام إلى أقل مقدار ممكن، وهذا ما أدى بهم للمنادات بعدم تدخل الدولة وحياديتها في النشاط الاقتصادي ككل، مقتصرا دورها على النفقات الدفاعية والقضائية والأمنية وبعض المرافق العامة . ولكن مع الكنزيين وإصرارهم على تدخل الدولة وخاصة بأداتها الاتفاقية، تغير النظر إلى النفقات العامة وأصبحت بذلك وظيفية وشاملة ، إضافة إلى ارتفاع عدد السكان وبالتالي مطالبهم وحاجياتهم زاد من عبئ الدولة وبالتالي توسعت في الإنفاق على سكانها تحقيقا للنفع العام المرجو من ذلك.

ولكون تمويل الميزانية العامة لغرض الحصول على النفقات العامة من أصعب ما يواجه حكومات الدول، بات على المكلفين بها أن يتصرفوا في الأموال التي بين يديهم بكل عقلانية ورشادة، وهذا ما يبين جوهر المشكلة الاقتصادية في الميدان المالي، فالقلة النسبية للموارد والتزايد المستمر للحاجيات والضروريات، يفرض على القائمين على الإنفاق العام أن يتفانوا في حسن التصرف في المال العام، لعدة اعتبارات منها :

-القيام بمهامهم وبما كلفوا به على أكمل وجه.

-الشعور بالمسؤولية والوطنية وعدم خيانة الأمانة.

-الحفاظ على أموال أهل البلد وعدم التبذير والتسرع في الإنفاق أو حتى في برمجته من خلال الاجتماعات والدراسات والاستشارات...الخ

-استجابة لما يتماشى وخصوصيات السكان وتفضيلاتهم، عند مراعاة التخطيط والبرمجة المالية بكل تأني وعقلانية وواقعية، وبالتالي تجنب الاسراف فيما لا يفضله السكان.

-التخوف والحذر من نفاذ الأموال العامة خاصة عند عدم وجود مصادر( نفقات )عادية.

**تمهيد:**

نحاول من خلال هذا المبحث إلى دراسة العلاقة القياسية للنفقات العامة ( ميزانية التجهيز) الخاصة بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم والنمو السكاني خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2018)، وذلك بعد أن تناولنا في الفصول السابقة أهم المفاهيم النظرية للثنائية (النمو السكاني- النفقات العامة).

سنتطرق في المرحلة الأولى إلى دراسة وصفية احصائية لكل متغير على حدى وذلك بعد تشكيل النموذج الأصلي المراد دراسته ثم تأتي المرحلة الثانية الدراسة القياسية والتي تتمثل فيما يلي :

- تقدير نموذج الدراسة: أي الانتقال من النموذج الأول (الأصلي) إلى النموذج الثاني (المقدر).

وأخيرا اختبار الفروض المتعلقة بهذا النموذج وتقييم المعلمات المقدرة أي معرفة ما إذا كان لها معنى إحصائي، قياسي واقتصادي.

فالضوابط الاحصائية تبين لنا مجال ومدى ثقة النموذج والمعالم المقدرة عن طريق تطبيق الاختبارات المعنوية المعروفة.

في حين أن الضوابط القياسية تقوم بدراسة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم التجانس ومشكل التعدد الخطي.

وأخيرا الضوابط الاقتصادية التي تتمثل في النظريات الاقتصادية التي سبق لها وأن درست هذه الظواهر ووضعت لها أسس ومعايير.

## المبحث الأول : دراسة وصفية احصائية للسلاسل الزمنية

### المطلب الأول: وصف متغيرات النموذج

تم وصف متغيرات النموذج الرياضي لأثر النمو السكاني لولاية مستغانم على نفقات ميزانية التجهيز كما يلي :( $DEP = f\ (POP)$

- **المتغير التابع** : هو النفقات العامة الحقيقية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم خلال الفترة (2000-2018) ونرمز له بالرمز DEP.
- **المتغير المستقل** : عدد سكان ولاية مستغانم خلال الفترة (2000-2018) ونرمز له بالرمز POP.

**1) الشكل الرياضي للنموذج :**

مجمل النماذج التي تربط المتغيرات تتميز بعلاقة خطية، وعليه فإن النموذج المحتمل لدراستنا كتالي :

$$\mathbf{DEP} = a + b\mathbf{POP} + \varepsilon$$

a **:** يمثل الثابت في المعادلات الرياضية وهو النفقات العامة لولاية مستغانم في حالة انعدام السكان.

b **:** يمثل ميل منحنى النفقات العامة.

$\varepsilon$ **:** يمثل الحد العشوائي، أو باقي المتغيرات الأخرى التي تؤثر عل النفقات العامة والتي لم تتدرج في نموذجنا.

كما أننا استخدمنا نموذج الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة بالاعتماد على EVIEWS 8 الذي يستعمل للنمذجة، التنبؤ والاختبارات...الخ ومنها طريقة المربعات الصغرى (OLS) المستعملة في عملية تقدير النموذج.

**2) نبذة عن ولاية مستغانم :**

سيكون من غير المجدي البحث في الكتب العربية عن تسمية "مستغانم" لأنه ولا مؤرخ عربي أو جغرافي تناول أصل هذه التسمية وأسهم فيها، من جانب أخر تم تسجيل عدة محاولات تفسيرية من أهل المنطقة نذكر منها ما يلي :

- مشط : محطة غانم : لتربية الأغنام
- مرسى غانم : ميناء الغنائم
- مسك الغنائم : وفرة القطيع

في حين ذهب بعض مؤرخو العصور القديمة إلى أن يرجع أصل تسمية مستغانم إلى MURUSTAGA أي الميناء الروماني.

قدر عدد سكان ولاية مستغانم مع نهاية سنة 2018 بحوالي 450 877 نسمة مع كثافة سكانية بلغت 387 ن/كلم$^2$، تقع ولاية مستغانم في الغرب الجزائري تحدها من الشرق ولاية غليزان ومن الجنوب ولايتي معسكر وغليزان ومن الغرب ولايتي معسكر ووهران أما شمالا فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط، تتربع ولاية مستغانم على مساحة قدرها 269 2 كلم$^2$ وبلغ طول ساحلها 124,7 كلم$^2$ حيث يصنف على أنه أطول ساحل على المستوى الوطني مما يجعلها مدينة سياحية بامتياز، كما أنها تتميز بمناخ معتدل أما فيما يخص التضاريس فهناك منطقتين مختلفتين وهما منطقة الظهرة والهضاب اضافة إلى ذلك فهي تضم 10 دوائر و32 بلدية[1].

[1] Direction de Programmation et du Suivi Budgétaire de la Wilaya de Mostaganem .Monographie de la Wilaya situation arrêté au 31/12/2017, Edition Février 2018, p 04

## المطلب الثاني : دراسة وصفية احصائية لمتغيرات الدراسة

### 1) سلسلة عدد السكان( POPULATION )

لقد عرف النمو السكاني لولاية مستغانم تغيرا واضحا وملفتا للانتباه من حيث الزيادة والنقصان نظرا لما شهدته الولاية من أحداث عبر عدة أزمنة تاريخية، ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها النمو السكاني لمستغانم إلى مايلي :

### 1-1) مرحلة ما قبل الاستعمار :

تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني طبيعي، قدر عدد السكان بحوالي 15 000 نسمة فأغلب السكان كانوا ريفيين فالفكرة السائدة انذاك هي أن الأسرة الكبيرة التي تتميز بإنجاب عدد كبير من الأولاد أفضل من الأسرة الصغيرة لعدة اعتبارات كاستخدام الأبناء في المجال الفلاحي ومساعدة الأهالي في الحياة اليومية.

فالزيادة السكانية انذاك لم تشكل أي عائق ولم تطرح إشكال على الأسرة إلا أن هذه المرحلة تميزت ببعض الأزمات التي أثرت على السكان كانتشار الأوبئة، الأمراض، المجاعات، التصحر والجفاف.

خلال القرن 17 م انخفض عدد سكان ولاية مستغانم نتيجة للحروب التي خاضها سكان المنطقة من أجل تحرير مدينة وهران من الاحتلال الاسباني والذي تحقق سنة 1792م.

### 1-2) مرحلة الاستعمار :

عرف عدد سكان ولاية مستغانم تناقصا كبيرا خلال المراحل الأولى من الاستعمار الفرنسي والتي قدرت بـ 3000 نسمة نتيجة لتعرضه لمختلف أشكال التعذيب والقتل والإبادة الجماعية مثلما حدث في قرية أولاد رياح بالظهرة اضافة إلى ذلك التهجير من القرى والمداشر وحرقها زيادة على ذلك استشهاد العديد أثناء فترة المقاومات الشعبية.

مع بداية القرن التاسع عشرة كان هناك تزايد شبه مستمر في عدد السكان إلى غاية سنة 1962 م ويمكن تفسير ذلك بما يلي :

- الزواج المبكر لدى سكان أهل المنطقة.
- ارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات.
- تعدد الزوجات لاعتبارات دينية.[1]

**1-3) مرحلة مابعد الاستعمار :**

عرفت ولاية مستغانم تغير ونمو ديموغرافي معتبر وذلك من حيث الزيادة والتوزيع السكاني منذ الاستقلال إلى عامنا هذا وفيما يلي بعض المعطيات الاحصائية الخاصة بالولاية :

**جدول رقم 01 : عدد سكان ولاية مستغانم منذ الاستقلال**

| السنوات | عدد السكان |
|---|---|
| إ ع س إ 1966 | 778 330 |
| إ ع س إ 1977 | 722 157 |
| إ ع س إ 1988 | 504 991 |
| إ ع س إ 1998 | 631 055 |
| إ ع س إ 2008 | 737 118 |
| 2018 | 877 450 |

**المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات لوهران.**

إ ع س إ : الإحصاء العام للسكان والإسكان.

[1] : https://fr.wikipedia.org/wiki/Mostaganem

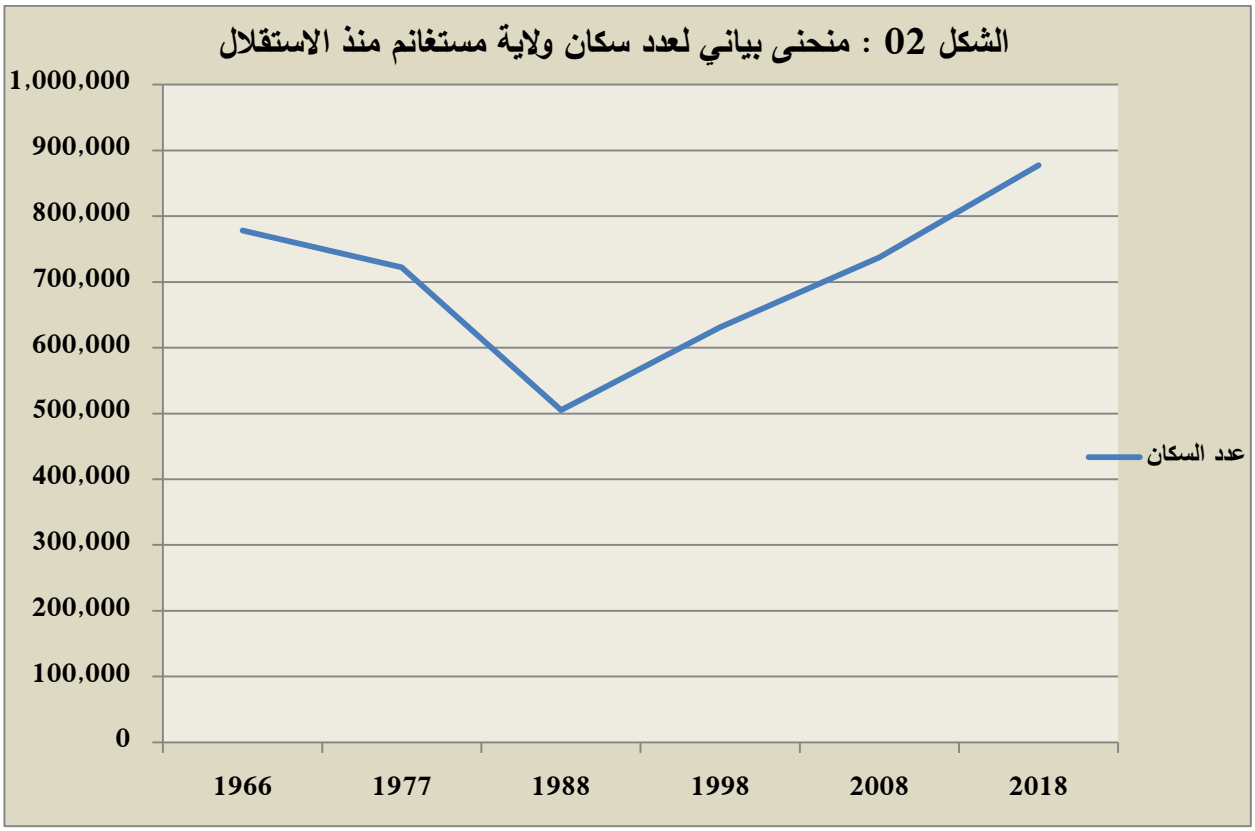


المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لوهران.

يظهر لنا المنحنى البياني المراحل والتغيرات التي طرأت على سكان هذه المدينة منذ الاستقلال إلى عامنا هذا وما يمكن ملاحظته من خلال هذا المنحنى المرحلتين المهمتين التي تميز بها النمو الديموغرافي لولاية مستغانم :

1- المرحلة الأولى : من 1966 - 1988 هناك انخفاض واضح لعدد السكان.

2- المرحلة الثانية : من 1988 - 2018 تميزت بنمو معتبر لعدد السكان.

في سنة 1963 كانت ولاية مستغانم تتكون من 06 دوائر وهي دائرة مستغانم، دائرة سيدي علي، دائرة واد رهيو، دائرة غليزان، دائرة تيغنيف ودائرة معسكر إضافة إلى 55 بلدية.

في سنة 1974 تم تقسيم اداري جديد نتج عنه انفصال كل من دائرتي تيغنيف ومعسكر عن ولاية مستغانم وهذا مايفسر بالانخفاض الواضح لعدد السكان خلال الفترة الممتدة من 1966 الى 1977 (173 56 نسمة).

أما في سنة 1984 تم تقسيم إداري اخر تمثل في انفصال دائرتي غليزان وواد رهيو وهذا ما أدى إلى الانخفاض الكبير لعدد السكان ( من 157 722 نسمة إلى 991 504 نسمة) خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 1988.

المرحلة الثانية تميزت بنمو سكاني مستمر ومتزايد يمتد من الفترة 1988 إلى غاية 2018، ويمكن أن نرجع الزيادة في عدد السكان في هذه المدة الزمنية للاسباب التالية :

- انتشار الأمن والاستقرار.
- انخفاض معدلات الوفيات في مختلف الفئات العمرية عما كانت عليه سابقا.
- ارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج مما أدى إلى إرتفاع الخصوبة.
- إرتفاع مستوى المعيشة وانتشار وتحسن الرعاية الطبية مقارنة بالفترات السابقة.
- تطور عملية الاحصاء السكاني وتحسنها مما يساعد على ضبط عدد السكان.
- الأمية والتي تشكل عاملا هاما في الحركة السكانية وذلك من خلال ما يلي :
- إنخفاض سن الزواج عند الأميات .
- كثرة ولادتهن.

**جدول رقم 02 : جدول احصائي لسلسلة عدد السكان**

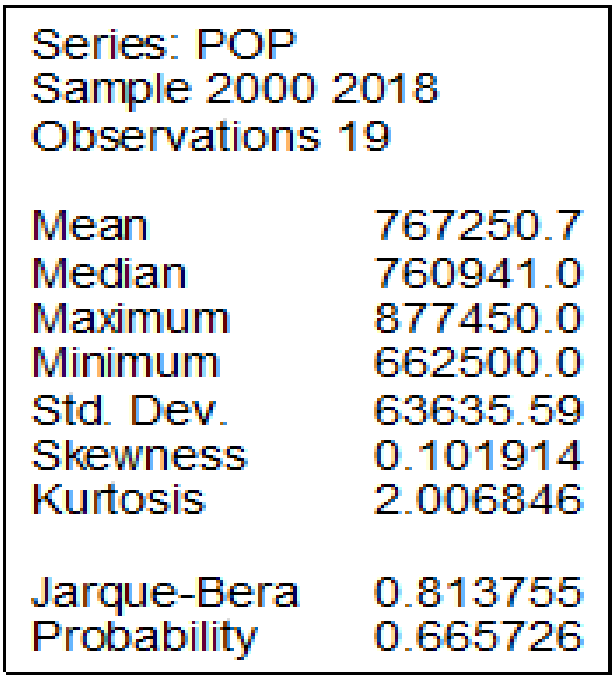


**المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8**

سلسلة عدد سكان ولاية مستغانم التي تم التحصل عليها من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم، تتكون من 19 مشاهدة ( من 2000 إلى غاية 2018)، متوسطها الحسابي 767250 ذات وسيط قيمته 760941، قيمتها العظمى سجلت سنة 2018 بـ 877450 وقيمتها الصغرى 662500 سجلت سنة 2000، في حين أن تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 63635،59.

**2) سلسلة النفقات العامة ( Dépense Public )**

تعد مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم، مديرية البرمجة والتهيئة العمرانية (سابقا) الإدارة المسؤولة عن متابعة ومراقبة مختلف المشاريع المنجزة المتمثلة في عدة مجالات وقطاعات حيث أنها تنظم حيث أنها تنظم نفقات التجهيز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 227/98 المعدل والمتمم المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 13 يوليو سنة 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز التي تم تقسيمها إلى مايلي :

**الشكل 03: مخطط يوضح البرامج التنموية لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية**

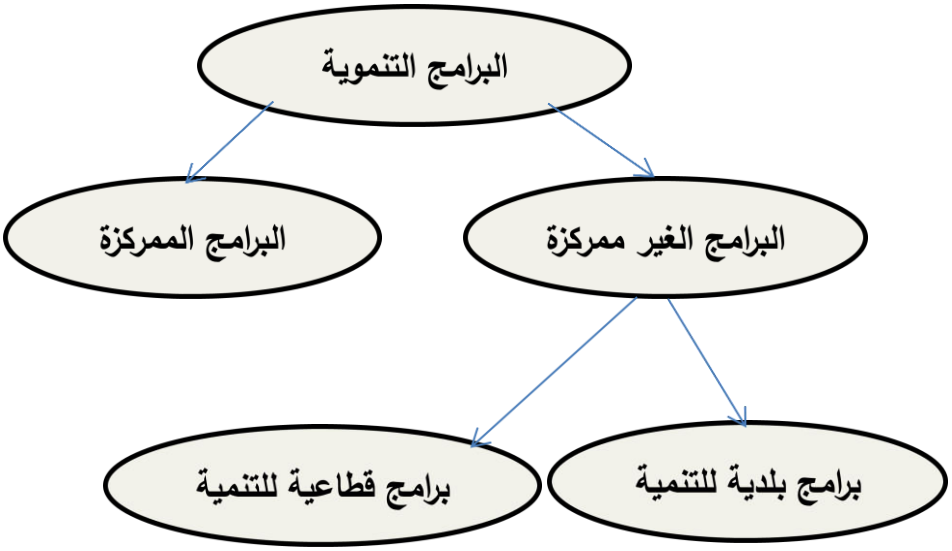


**المصدر: من إعداد الطالب**

**2-1) البرامج الممركزة :**

وزير المالية هو المسؤول عنها ويعد الأمر بالصرف الأول، تتمثل في ميزانيات الوزارات التي تحتوي على الاعتمادات المالية لكل القطاعات أي أن توزيع الميزانية يتم على مستوى وزارة المالية وهي موجهة لفائدة المشاريع الوطنية الكبرى التي تتميز بمبالغ مالية جد عالية كتشييد الطريق السريع شرق غرب ،إقامة الموانئ والمطارات ...الخ.

هذه البرامج تتطلب وجود لجنة مكونة من خبراء ،أخصائيين ، تقنيين ومسؤوليين على مستوى وزارة المالية لدراسة هاته المشاريع بغية إتخاد القرار المناسب، مع العلم أنه مؤخرا أصدرت تعليمات حول ما يسمى بـ "لامركزية القرار" وفي هذا المجال انعقدت لجنة برعاية وزير الداخلية والجماعات المحلية بمشاركة الولاة ورؤساء البلديات تمخض عن هذا اللقاء ضرورة توفير المناخ الملائم للسلطات المحلية ودعمهم بكل الامتيازات والصلاحيات التي تخول لهم أي قرار استثماري أو تنموي دون العودة إلى الوزارة الوصية.

**2-2) البرامج الغير ممركزة :**

يسيرها الوالي باعتباره الأمر بالصرف الأول وأعلى سلطة في الولاية يتمتع بصلاحيات تخول له اتخاذ عدة قرارات تمس التنمية المحلية، تندرج ضمن هذه البرامج مايلي :

- ✓ **البرامج القطاعية للتنمية( PSD)** :برامج تجهيز موجهة لعدة قطاعات كالصحة، التعليم، الفلاحة، الصناعة ...الخ الاعتمادات المالية الموجهة لهاته البرامج تتم عن طريق وزير المالية إلى والي الولاية بعد اقتراح هذا الأخير عن احتياجات ومتطلبات القطاعات الولائية كبناء المستشفيات ، تشييد المؤسسات التعليمية والمرافق الرياضية وغيرها من المشاريع المنجزة في ايطار التنمية المحلية.
- ✓ **البرامج البلدية للتنمية ( PCD)** : هي عبارة عن برامج تجهيز لفائدة كل بلديات الولاية خاصة تلك التي تعاني من نقص حاد في شبكة المياه والتطهير، شبكة ربط الغاز والكهرباء، الانارة العمومية ، الطرقات البلدية وغيرها من العمليات المسجلة والتي نجدها في مدونة البرامج البلدية للتنمية المحلية.

يعتبر رئيس البلدية الأمر بالصرف الأول باعتباره هيئة منتخبة يتمتع بصلاحيات وامتيازات في انتقاء المشاريع التنموية المحلية .

بعد حصول الولاية على الميزانية الخاصة بالبلديات يقوم والي الولاية بتكليف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بتقسيم وتوزيع الاعتمادات المالية عليها مع مراعاة المناطق الأكثر احتياجا لمشاريع التنمية وفي هذا الخصوص يتم اتباع المعايير التالية :

- عدد السكان.
- طول الشبكة الطرقية للبلديات.
- شبكة توصيل الغاز والكهرباء.
- شبكة توصيل المياه.
- شبكة التطهير.

الشكل 04 : منحنى بياني يمثل نفقات التجهيز لولاية مستغانم

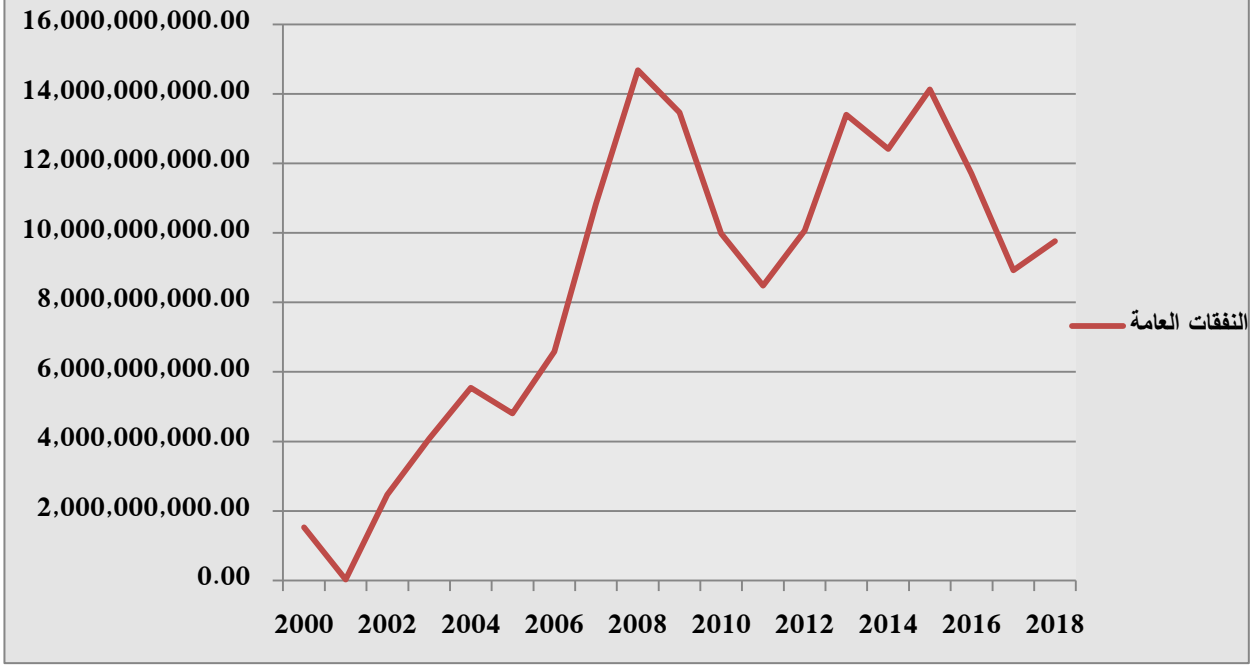


المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم.

يمثل المنحنى السابق تغيرات نفقات ولاية مستغانم بدلالة الزمن خلال الفترة 2000-2018

يظهر لنا جليا من خلال المنحنى السابق التذبذب الواضح بين الزيادة والنقصان في النفقات العامة لميزانية التجهيز لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم حيث تفسر الزيادة بـ :

- وجود بحبوحة مالية.
- زيادة تمويل المشاريع الخاصة بالقطاعات الإجتماعية.

أما الانخفاض فيرجع إلى مايلي :

- سياسة التقشف المنتهجة من طرف السلطات العليا.
- تكملة المشاريع التي كانت في طور الإنجاز.
- صيانة وتهيئة الهياكل والمرافق القديمة.

**جدول رقم 03 : جدول احصائي لسلسلة النفقات**

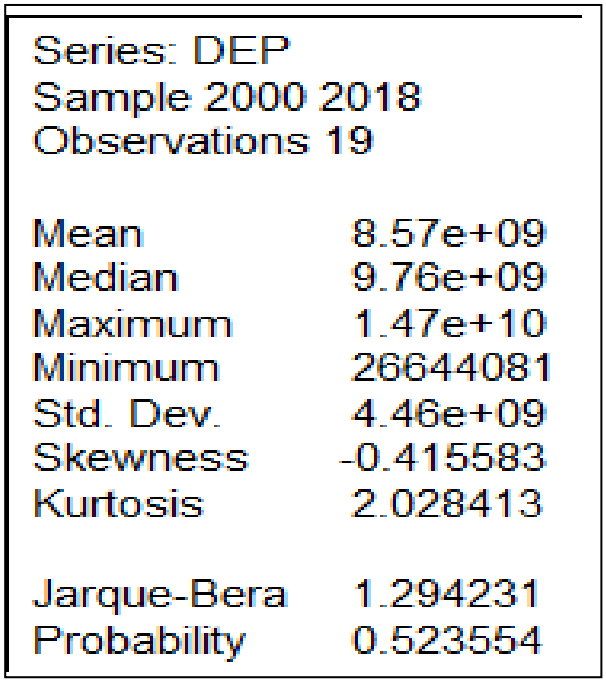

| | |
|---|---|
| Series: DEP | |
| Sample 2000 2018 | |
| Observations 19 | |
| Mean | 8.57e+09 |
| Median | 9.76e+09 |
| Maximum | 1.47e+10 |
| Minimum | 26644081 |
| Std. Dev. | 4.46e+09 |
| Skewness | -0.415583 |
| Kurtosis | 2.028413 |
| Jarque-Bera | 1.294231 |
| Probability | 0.523554 |

**المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8**

سلسلة النفقات العامة لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية تم الاعتماد على نفس المصدر السابق تتكون من 19 مشاهدة( من 2000 إلى غاية 2018)، متوسطها الحسابي8,57e+09، ينصف هذه السلسلة وسيط 9,76e+09 ، قيمتها العظمى1,47e+10 كانت سنة 2008، قيمتها الصغرى 26 644 081 سجلت سنة 2001، في حين أن تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري 4,46e+09.

## العلاقة البيانية للنفقات العامة والنمو السكاني في مستغانم (2000-2018)

يبين المنحنى الموالي العلاقة الانحدارية بين النفقات الحقيقية لولاية مستغانم وعدد السكان خلال الفترة المذكورة انفا :

**الشكل رقم 05 : شكل الانتشار بين DEP وPOP**

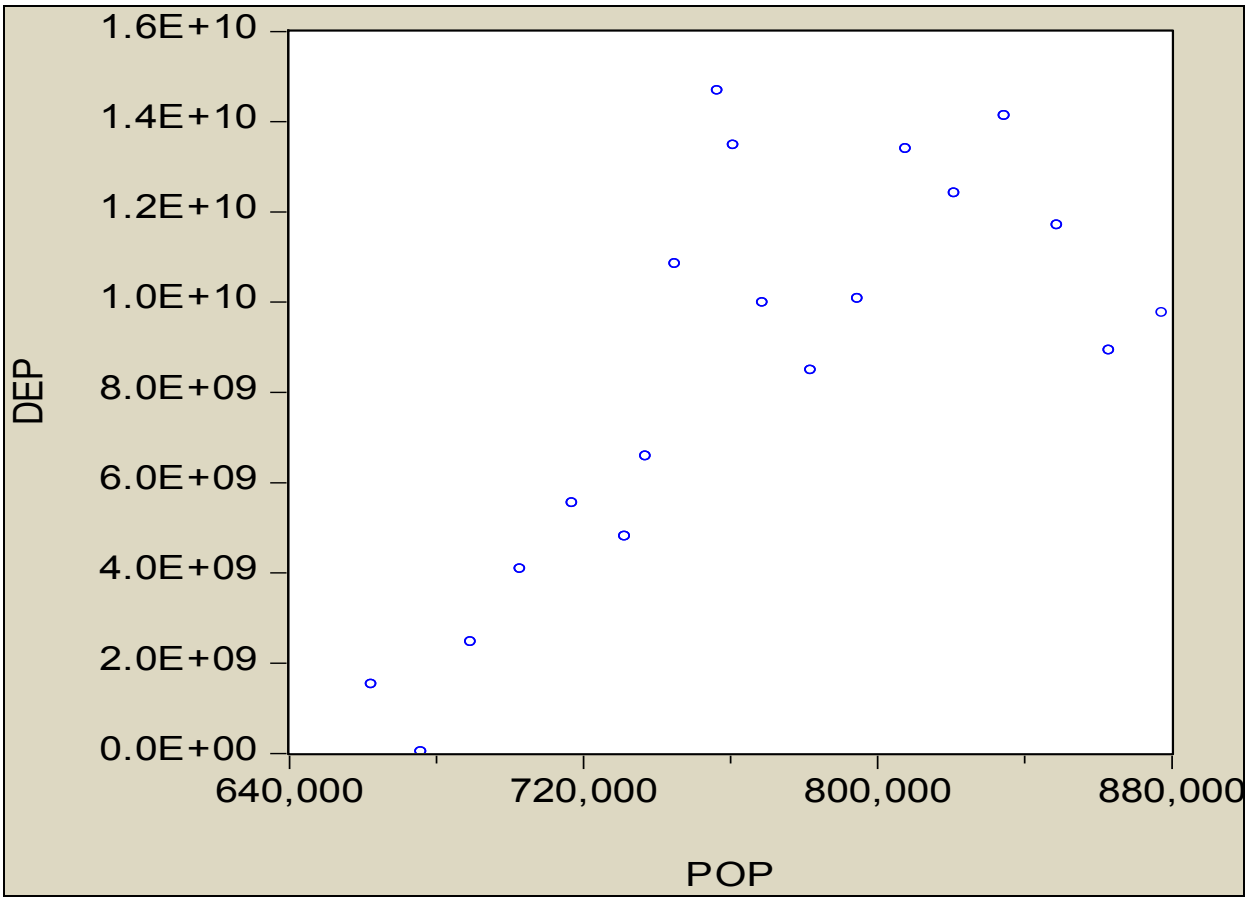


المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

## المبحث الثاني : تقدير واختبار نموذج الدراسة

### المطلب الأول : تقدير نموذج الدراسة

**1) تقدير النموذج :**

اعتمادا على ما سبق سنقوم بتقدير النموذج التالي بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$\mathbf{DEP} = a + b\mathbf{POP} + \varepsilon$$

**1-1) شروط تطبيق OLS :**

- ✓ H1 : التوقع يساوي الصفر $E(\varepsilon_t) = 0$
- ✓ H2 : ثبات تباين الأخطاء $E(\varepsilon_t^2) = \sigma^2$
- ✓ H3 : عدم الارتباط الذاتي للأخطاء $cov(\varepsilon t, \varepsilon i) = 0$
- ✓ H4 : عدم الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي $cov(xt, \varepsilon i) = 0$
- ✓ H5 : إنتظام قيم المتغير المستقل
- ✓ H6 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي $\varepsilon i \longrightarrow N(0, \sigma^2)$
- ✓ H7 : عدم الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة [1]

وأعطت تقديرات برنامج النتائج التالية :

[1] : محاضرة في مشاكل القياس للدكتور مولود نورين – مقياس الاقتصاد القياسي.

### 1-1) نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى بين DEP و POP :

Dependent Variable: DEP
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 13:18
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 3.06E+10 | 8.97E+09 | -3.411158 | 0.0033 |
| POP | 51062.79 | 11655.78 | 4.380900 | 0.0004 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.530287 | Mean dependent var | 8.57E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.502656 | S.D. dependent var | 4.46E+09 |
| S.E. of regression | 3.15E+09 | Akaike info criterion | 46.67652 |
| Sum squared resid | 1.68E+20 | Schwarz criterion | 46.77593 |
| Log likelihood | -441.4269 | Hannan-Quinn criter. | 46.69335 |
| F-statistic | 19.19228 | Durbin-Watson stat | 0.563557 |
| Prob(F-statistic) | 0.000408 | | |

**المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8**

من خلال مخرجات برنامج Eviews8 نلاحظ أن النموذج جيد و $R^2$ حوالي 53% كما أن احتمالات المعالم المقدرة أصغر من 5%، وهي كالتالي :

$C(0,0033) < 0,05$ و $pop(0,0004) < 0,05$ أما اشارات المعالم المقدرة فهي موجبة وهذا ما يتفق مع الجانب النظري الذي تطرقنا اليه والذي ينص على أن النفقات الحقيقية تزداد مع زيادة عدد السكان وما تتطلبه هذه الزيادة من احتياجات ومستلزمات من توفير الهياكل القاعدية، المرافق واقامة مختلف المشاريع المتعلقة بالصحة ، التعليم ...الخ أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النفقات) والمتغير المستقل ( عدد السكان) وهذا مقبول اقتصاديا.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) انطلاقا من النفقات الحقيقية لولاية مستغانم وعدد السكان خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2018) توصلنا إلى النموذج الممثل في المعادلة التالية :

**DEP =30604888689 + 51062.7887238*POP**

Tc ( 3 ,411) (4,38)

$R^2$= 53% SCR= 1,68E+20

**2-1) معامل التحديد :** $R^2$

من خلال الجدول السابق تحصلنا على $R^2$ =53% أي أن 53% من تغيرات النفقات العامة سببها النمو الديمغرافي تبقى حوالي 47% تمثل متغيرات مستقلة أخرى تكون في شكل بواقي كمعدل البطالة،التضخم...الخ.

## المطلب الثاني : اختبار نموذج الدراسة

بعد أن تحصلنا على النموذج النهائي المقدر بين النفقات العامة وعدد السكان، لابد من اختبار هذا النموذج للتأكد من جودته وذلك بتطبيق بعض الاختبارات التشخيصية الاحصائية كاختبار فيشر، اختبار ستيودنت واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ...الخ.

**1) اختبار فيشر : Fisher**

**$H_0$** : الفرضية الصفرية النموذج ككل ليس له معنوية احصائية.

**$H_1$** : الفرضية البديلة النموذج له معنوية احصائية.

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i=0 \\ H_1 : \beta_i\neq 0 \end{cases} \rightarrow \begin{cases} H_0 : \beta_1=0 \\ H_1 : \beta_1\neq 0 \end{cases}$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن احتمال معامل فيشر 0.000408 أقل من 0.005 اذن نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ أي أن النموذج ككل له معنوية احصائية.

**2) اختبار معنوية المعالم المقدرة Student :**

يتمثل دور اختبار ستيودنت في قياس مدى تأثير كل متغير مستقل (مفسر) على المتغير التابع

**$H_0$** : الفرضية الصفرية معلمات النموذج ليس لها معنوية احصائية.

**$H_1$** : الفرضية البديلة معلمات النموذج المقدرة لها معنوية احصائية

**اختبار معنوية المعلمة $\beta\hat{}_0$ :**

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i=0 \\ H_1 : \beta_i\neq0 \end{cases} \rightarrow \begin{cases} H_0 : \beta_0=0 \\ H_1 : \beta_0\neq0 \end{cases}$$

المعلمة المقدرة ذات الاحصائية المحسوبة بالقيمة المطلقة 3,411 أكبر من الاحصائية المجدولة ذات القيمة 1,729، هذا يعني نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ وبالتالي المعلمة المقدرة $\beta\hat{}_0$ لها معنوية احصائية.

**اختبار معنوية المعلمة $\beta\hat{}_1$ :**

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i=0 \\ H_1 \beta_i\neq0 \end{cases} \rightarrow \begin{cases} H_0 : \beta_1=0 \\ H_1 : \beta_1\neq0 \end{cases}$$

المعلمة المقدرة ذات الاحصائية المحسوبة بالقيمة المطلقة 4,38 أكبر من الاحصائية المجدولة ذات القيمة 1,729، هذا يعني نرفض $H_0$ ونقبل $H_1$ وبالتالي المعلمة المقدرة ($\beta\hat{}_1$) لها معنوية احصائية.

**3) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :**

**3-1) اختبار Durban Waston (DW) :**

اختبار Durban Waston (DW) يصلح للاختبار الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وفق المخطط التالي :

**الشكل 07: مناطق القبول والرفض لداربين واتسون (*Durbin – Waston*)**

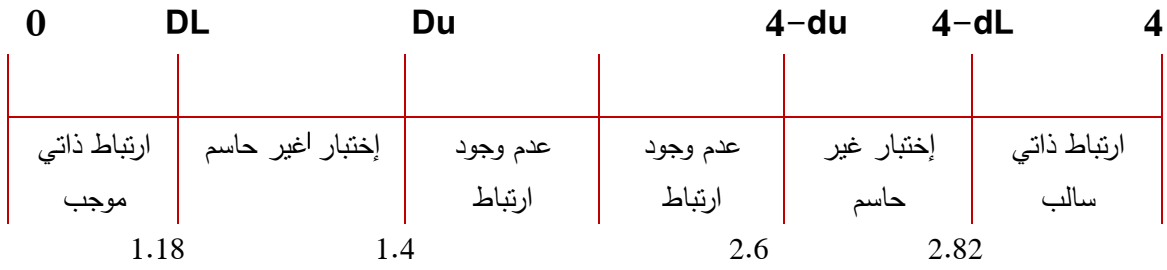


**$H_0$** : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

**H1** : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$$

مما سبق لدينا قيمة DW= 0.56 تقع في منطقة الارتباط الذاتي الموجب، لمعالجته لابد أن نضيف AR(1) عند التقدير فتحصلنا على مايلي : (أنظر الملحق رقم 01 )

DW= 1.26 بالمطابقة نجد أن الاختبار غير حاسم، إذن نمر لاختبار Breush-Godfrey

**2-3) اختبار Breush-Godfrey :**

يصلح هذا الإختبار عندما يكون الإرتباط الذاتي للأخطاء أكبر من الدرجة الأولى، ويتم وفق إختبار الفرضية التالية :

**$H_0$** : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

**H1** : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \ \ldots\ldots = \rho_\rho = 0 \\ H_1: \rho_1 \neq 0 \text{ ، } \rho_2 \neq 0 \ \ldots\ldots \rho_\rho \neq 0 \end{cases}$$

وبالاعتماد على( الملحق رقم 02 ) لدينا مايلي :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.133706 | Prob. F(2,13) | 0.1580 |
| Obs*R-squared | 4.444348 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1084 |

$$LM = Obs * R^2 = 4.444$$

مع إحصاءة $\chi^2_\rho$ الجدولية التالية:

$$\chi^2_{(0.05\ ;2)} = 5.99$$

نلاحظ أن : $\chi^2_{(0.05\ ;2)} > LM$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية $H_0$ ونرفض $H_1$ و نقول أنه لا يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء .

**4) اختبار عدم تجانس التباين :**

سنعتمد على اختبارwhite الذي يعتبر الأكثر رواجا، يهدف إلى اختبار امكانية وجود علاقة ما بين مربع البواقي والمتغيرات المستقلة ومربع هذه المتغيرات المستقلة.

$H_0$ : الفرضية الصفرية وجود تجانس التباين.

$H_1$ : الفرضية البديلة عدم وجود تجانس التباين.

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0=\beta_1=0 \\ H_1 : \beta_0\neq 0 \ , \ \beta_1\neq 1 \end{cases}$$

Heteroskedasticity Test: White

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.141416 | Prob. F(2,16) | 0.8692 |
| Obs*R-squared | 0.330028 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8479 |
| Scaled explained SS | 0.222059 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8949 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 15:36
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 4.11E+19 | 4.40E+20 | 0.093347 | 0.9268 |
| POP^2 | 85641970 | 7.43E+08 | 0.115205 | 0.9097 |
| POP | -1.08E+14 | 1.15E+15 | -0.094296 | 0.9260 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.017370 | Mean dependent var | 8.86E+18 |
| Adjusted R-squared | -0.105459 | S.D. dependent var | 1.18E+19 |
| S.E. of regression | 1.24E+19 | Akaike info criterion | 90.91174 |
| Sum squared resid | 2.46E+39 | Schwarz criterion | 91.06086 |
| Log likelihood | -860.6615 | Hannan-Quinn criter. | 90.93698 |
| F-statistic | 0.141416 | Durbin-Watson stat | 1.179915 |
| Prob(F-statistic) | 0.869201 | | |

استنادا لجدول مخرجات Eviews8 نجد أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F-statistic) 0.869 أكبر من0.05 كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية ( Obs*R-squared) 0.847 أكبر من 0.05 إذن نقبل $H_0$ ونرفض H1 أي أن النموذج لا يحتوي على عدم تجانس التباين.

**5) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :**

$H_0$ : الفرضية الصفرية البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

$H_1$ : الفرضية البديلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

$$\begin{cases} H_0 : \varepsilon \rightarrow N(0, \sigma^2) \\ H_1 : \varepsilon \nrightarrow N(0, \sigma^2) \end{cases}$$

**الجدول رقم 04 : جدول احصائي لسلسلة البواقي**

| Series: Residuals | |
|---|---|
| Sample 2000 2018 | |
| Observations 19 | |
| Mean | -9.94e-06 |
| Median | -4.64e+08 |
| Maximum | 6.65e+09 |
| Minimum | -4.54e+09 |
| Std. Dev. | 3.06e+09 |
| Skewness | 0.486760 |
| Kurtosis | 2.680955 |
| Jarque-Bera | 0.830878 |
| Probability | 0.660050 |

**المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8**

من خلال مخرجات Eviews8 لدينا احتمال احصائية Jarque-Bera والذي يساوي 0.66 أكبر من 0.05 ومنه نقبل $H_0$ ونرفض $H_1$ اذن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم وتباين ثابت (أنظر الملحق رقم 03).

**6) تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي :**

تعتبر فرضية العدم لتحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي أن السلسلة تعبر عن تشويش أبيض، من أجل ذلك نعتمد على الإحصائية Q لبوكس بيرس ونجد من الشكل أن الاحتمال المقابل لأخر قيمة في العمود Q- stat في( الملحق رقم 04) يقدر بـ 0.18 أي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التشويش الأبيض للبواقي التي تقرر أن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر.

**7) التحليل الاقتصادي :**

اعتمادا على ما سبق ومن خلال ما تحصلنا عليه في الدراسة الإحصائية والقياسية المتعلقة بصحة الاختبارات المطبقة على نموذج الدراسة، توصلنا إلى أن هذا النموذج مقبول كون معامل التحديد 53% والذي يعبر عن جودة النموذج أي أن تزايد النفقات الحقيقية والمتعلقة بميزانية التجهيز مفسرة بتزايد عدد السكان الذي له تأثير واضح على نفقات الدولة خلال فترة الدراسة (2000-2018).

إضافة إلى ذلك فقد توصلنا إلى مايلي :

- هناك تناسب طردي بين تزايد عدد السكان وزيادة النفقات.
- زيادة نفقات الدولة نتيجة لزيادة متطلبات واحتياجات السكان خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية الحساسة كالصحة، التعليم والسكن...الخ.
- زيادة نفقات الدولة في حالة وجود بحبوحة مالية وانخفاضها في حالة الركود الاقتصادي، التقشف والأزمات المالية التي مست البلاد كون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي مرتبط بالجباية البترولية.

**8) خلاصة الفصل الثالث :**

إن النمو الديمغرافي لولاية مستغانم طرأ عليه تغيرات كبيرة خاصة بعد الاستقلال نتيجة لانتشار الأمن والاستقرار وتحسن الظروف المعيشية، فتزايد عدد السكان بمختلف فئاته العمرية أدى بالسلطات المحلية للولاية إلى التفكير في إيجاد حلول لمواكبة هذا التطور الحاصل في متطلبات واحتياجات السكان خاصة عند تحسن أسعار البترول وما لها من تأثير في زيادة الإعتمادات المالية نزولا عند رغبة المواطن.

إن زيادة النفقات الحقيقية ظهرت بصورة واضحة خاصة في بعض القطاعات كالصحة ، التعليم، السكن، الطاقة، الموارد المائية والتشغيل ...الخ من خلال البرامج التنموية المسطرة من طرف السلطات العليا للبلاد.

من جانب اخر وجدنا أن هناك أثر واضح وقوي للنمو السكاني على تزايد الاعتمادات المالية (علاقة طردية) وذلك من خلال معامل التحديد الذي قدر بـ 53% من تغيرات النفقات الحقيقية سببها النمو السكاني، اضافة إلى ذلك النموذج المتحصل عليه والمعلمات المقدرة ذات معنوية وصحيحة، أما ماتبقى عبارة عن متغيرات أخرى غير مدرجة في نموذج الدراسة والتي قدري بـ 47%.

## 9) نتائج الدراسة :

استنادا لما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مايلي :

- ✓ تعتبر الظاهرة السكانية من أهم عناصر الحياة لذا تناولها عدة باحثين في دراساتهم العلمية.
- ✓ الظاهرة السكانية تعتبر عامل مفسر لعدة متغيرات أخرى.
- ✓ تدخل الدولة بنفقاتها المالية كآلية لتحقيق أهدافها.
- ✓ يعتبر "أدولف فاجنر" الاقتصادي الألماني أول من تطرق لظاهرة زيادة النفقات العامة.
- ✓ زيادة واضحة لعدد سكان مستغانم بعد الاستقلال.
- ✓ زيادة الاعتمادات المالية الموجهة لولاية مستغانم في ظل البحبوحة المالية وانخفاضها في ظل سياسة التقشف.
- ✓ من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن النمو السكاني يؤثر على نفقات ولاية مستغانم بما يقارب 53%، أما المتغيرات الأخرى الغير المدرجة في النموذج قدرت بـ 47%.

وللتوفيق ما بين النمو السكاني والموارد المالية المحدودة لابد من مراعاة ما يلي :

- العمل على التنويع الاقتصادي .
- الحصول على ميزة تنافسية.
- زياد المداخيل من مصادر انتاجية بصفة دائمة.
- تطوير وتحسين العنصر البشري في كل المجالات .
- ترشيد النفقات العامة .
- الحرص على تولي المناصب المالية العليا لأصحاب الضمائر الحية.

**10) إختبار الفرضيات :**

- النمو السكاني يتميز بالزيادة الدائمة والمستمرة : تم قبول هذه الفرضية، لاكن بنوع من التحفظ، ففي بعض الفترات سجلنا انخفاض لعدد سكان ولاية مستغانم كفترة الحروب والمعارك ، مرحلة الاستعمار الفرنسي والتقسيم الإداري الذي مس مدينة مستغانم بعد الاستقلال.

- تزايد النفقات العامة ظهرت مع الفكر الكينزي المنادي بتدخل الدولة : لقد ثبتث صحة هذه الفرضية حيث اننا لاحظنا زيادة نشاط الدولة بمختلف المشاريع المنجزة في ولاية مستغانم.

- يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الإنفاق في حالة البحبوحة المالية ونقصه في حالة التقشف : هذه الفرضية تم قبولها نتيجة لما توصلنا إليه فيما يخص الاعتمادات المالية الممنوحة لمستغانم كون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يرتكز أساسا على الجباية البترولية وتقلبات اسعار النفط.

**11) توصيات البحث :**

من خلال دراستنا لأثر النمو السكان على نفقات التجهيز لولاية مستغانم نوصي بما يلي :

- ✓ استعمال حجم عينة كبير لدراسة سلوك المتغيرات على المدى الطويل.
- ✓ ادخال أكبر عدد ممكن من المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة.
- ✓ استخدام طرق ومناهج علمية متقدمة في الاقتصاد القياسي لمعالجة المعطيات " كالاقتصاد الكمي الفضائي" " Econométrie Spatial".
- ✓ إجراء مختلف الاختبارات لتبيان تأثر وتأثير المتغيرات مع بعضها البعض ومع المتغيرات الخارجية ككيفية استجابة المتغيرات نتيجة لوجود صدمة في متغير ما.
- ✓ استعمال برمجيات أصلية ومتنوعة عند معالجة المعلومات.

## 11) الافـــاق :

أرجو أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق بعض ما نسعى إليه في هذا الموضوع وقد أزلنا بعض الغموض فيما يتعلق بتأثير النمو السكاني لولاية مستغانم على نفقات التجهيز وربما توصلنا إلى مفاهيم ومعلومات ممكن الاستفادة منها، كما نتمنى أن تكون هناك إن شاء الله دراسات أخرى في المستقبل تمكن من تقريب المعنى أكثر فأكثر

**الخاتمة :**

لقد تطرق عدة كتاب وباحثين إلى ظاهرة النمو السكاني وخصائصها ومميزاتها وأثرها على مختلف المتغيرات المحيطة بها، ويعتبر مالتوس من أهم المفكرين الذين أسهموا في هذا المجال خاصة بنظرته التشاؤمية الذي أبدى فيها صعوبة التوافق ما بين النمو السكاني والموارد الطبيعية للأرض، ومن هنا نجد العلاقة الوطيدة بين عدد السكان وعلم الاقتصاد الذي يعمل على تحسين الظروف المعيشية والتوفيق ما بين الموارد النادرة والاحتياجات المتزايدة للأفراد.

فالدولة بما تملكه من مقومات واليات مالية منها "النفقات العامة" لها دور هام في تلبية حاجيات السكان والاهتمام بانشغالاتهم ومطالبهم ذلك نتيجة لإتساع وظائفها وزيادة تدخلها في الميدان الاقتصادي.

فحسب المختصين والمحللين هذه الزيادة السكانية تؤدي لزيادة النفقات العامة .

ومن خلال دراستنا لتبيان تأثير النمو السكاني لولاية مستغانم على تزايد الاعتمادات المالية خلال فترة الدراسة 2000 -2018 وجدنا أن هناك تطبيقا لقانون" أدولف فاجنر " الذي يربط زيادة نفقات الدولة بزيادة نشاطها الاقتصادي ، كما أن معدل النمو السكاني لمدينة مستغانم في تزايد مستمر مما أدى لزيادة تدخل الدولة واتساع وظائفها.

## الملاحق :

### الملحق 01 : نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 06/09/19 Time: 16:37
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments
Convergence achieved after 4 iterations

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | -2.81E+10 | 2.80E+10 | -1.004908 | 0.3309 |
| POP | 47426.88 | 34713.89 | 1.366222 | 0.1920 |
| AR(1) | 0.733816 | 0.193188 | 3.798459 | 0.0017 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.727410 | Mean dependent var | 8.96E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.691064 | S.D. dependent var | 4.24E+09 |
| S.E. of regression | 2.36E+09 | Akaike info criterion | 46.15102 |
| Sum squared resid | 8.34E+19 | Schwarz criterion | 46.29941 |
| Log likelihood | -412.3592 | Hannan-Quinn criter. | 46.17148 |
| F-statistic | 20.01381 | Durbin-Watson stat | 1.260472 |
| Prob(F-statistic) | 0.000058 | | |

| | |
|---|---|
| Inverted AR Roots | .73 |

**المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8**

### الملحق 02 : نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.133706 | Prob. F(2,13) | 0.1580 |
| Obs*R-squared | 4.444348 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1084 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 00:53
Sample: 2001 2018
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.41E+10 | 3.22E+10 | 0.437911 | 0.6686 |
| POP | -16868.76 | 40199.90 | -0.419622 | 0.6816 |
| AR(1) | -0.097686 | 0.427733 | -0.228380 | 0.8229 |
| RESID(-1) | 0.483006 | 0.440712 | 1.095967 | 0.2930 |
| RESID(-2) | -0.311541 | 0.428944 | -0.726299 | 0.4805 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.246908 | Mean dependent var | 37495635 |
| Adjusted R-squared | 0.015188 | S.D. dependent var | 2.21E+09 |
| S.E. of regression | 2.20E+09 | Akaike info criterion | 46.08937 |
| Sum squared resid | 6.28E+19 | Schwarz criterion | 46.33669 |
| Log likelihood | -409.8043 | Hannan-Quinn criter. | 46.12347 |
| F-statistic | 1.065543 | Durbin-Watson stat | 2.058677 |
| Prob(F-statistic) | 0.412385 | | |

**المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8**

## الملحق 03 : نتائج اختبار توزيع البواقي

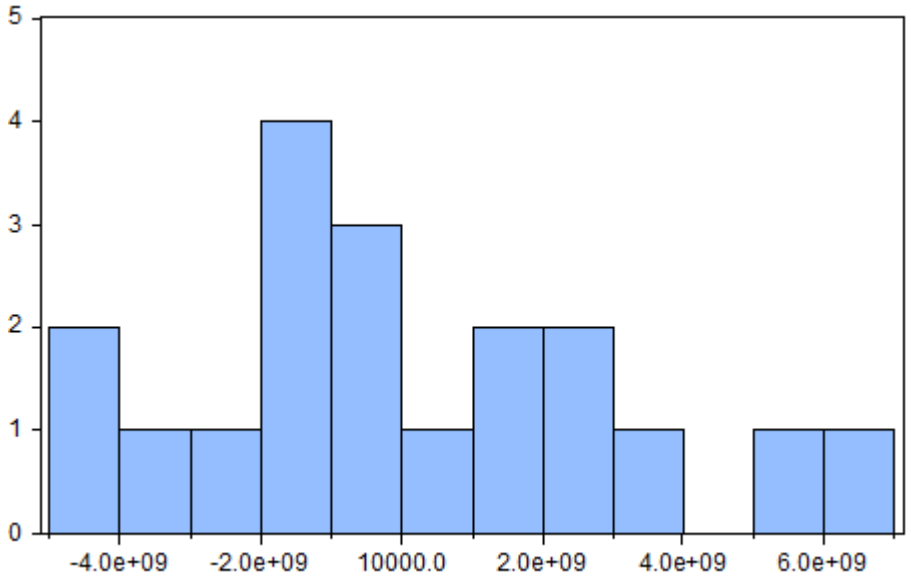


المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

## الملحق 04 : دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 06/11/19 Time: 16:52
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.385 | 0.385 | 3.2907 | 0.070 |
| | | 2 | -0.18... | -0.39... | 4.1192 | 0.128 |
| | | 3 | -0.30... | -0.07... | 6.4979 | 0.090 |
| | | 4 | -0.23... | -0.16... | 8.0119 | 0.091 |
| | | 5 | -0.23... | -0.25... | 9.5448 | 0.089 |
| | | 6 | -0.21... | -0.22... | 10.916 | 0.091 |
| | | 7 | -0.07... | -0.16... | 11.099 | 0.134 |
| | | 8 | -0.00... | -0.28... | 11.099 | 0.196 |
| | | 9 | 0.250 | 0.136 | 13.596 | 0.137 |
| | | 1... | 0.243 | -0.22... | 16.218 | 0.094 |
| | | 1... | 0.024 | -0.17... | 16.248 | 0.132 |
| | | 1... | 0.009 | 0.075 | 16.253 | 0.180 |

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews8

**المراجع:**

**1)** الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح، الطبعة الاولى، المطبعة الكلية ، مصر، 1329 هـ.

**2)** السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2004.

**3)** السيد طارق ، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 2008.

**4)** بدوي أحمد زكي ، معجم المصطلحات الاقتصادية_ انجليزي فرنسي عربي، الطبعة الثانية، الناشرون : دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة – بيروت، 2003.

**5)** حلبي علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

**6)** اسماعيل أحمد علي ، الجغرافيا العامة، موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

**7)** سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، عالم يفيض بسكانه، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996.

**8)** مصيلحي فتحي محمد ، الجغرافيا البشرية :بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994.

**9)** عبد الجواد مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة، 2009.

**10)** المقمر عبد المنعم مصطفى، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد 391 ، الكويت، أغسطس 2010.

**11)** فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهاة العربية، بيروت لبنان، 2002.

**12)** فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان :أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993.

**13)** يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010 .

**14)** قطيطات أحمد ، الهبة الديمغرافية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإحصائي العربي الأول، بعمان الأردن، يومي 12-13 نوفمبر 2007.

**15)** برسا رولان ، ترجمة حلا نوفل رز الله، الديمغرافيا الاحصائية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993.

**16)** حسين عدنان السيد ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، 1996.

**17)** فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة.

**18)** أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1997.

**19)** عبد الله عز الدين بن عامر، التحليل السكاني الرياضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، الطبعة الاولى.

**20)** محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

**21)** عناية غازي ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1997.

**22)** حجازي محمد أحمد ، المحاسبة الحكومية وإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، الأردن،1998 .

**23)** مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

**24)** دراز حامد عبد المجيد ، مبادئ المالية العامة، الدر الجامعية، بيروت، 1981 .

**25)** خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

**26)** دراز حامد عبد المجيد ، السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2004.

**27)** عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة ، 2005/2004.

**28)** بعلي محمد الصغير ويسري ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

**29)** هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

**30)** الفارس عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001.

**31)** علي محي الدين القره داغي، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار البشاصر الاسلامية، بيروت لبنان، 2006.

**32)** الخطيب خالد شحادة ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية،سنة 2005.

**33)** ناشد سوزي عدلي ، الوجيز المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

**34)** حشيش عادل أحمد ، رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.

**35)** السويسي فاطمة ، المالية العامة :موازنة–ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005 .

**36)** قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2003.

**37)** عطية محمد رياض ، أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، 1948.

**38)** الطاهر سعودي محمد ، المالية العامة، جامعة التكوين المتواصل، ، فرع :قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الأولى، الإرسال الأول، مركز قسنطينة الجزائر، 2005-2006.

**39)** دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004 أطروحة دكتوراه، كلية العلو الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2005.

**40)** المهايتي خالد ، الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام_ التخصيص والاستخدام_، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010.

**41)** الرويتع سعيد بن صالح ، قياس الاداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز _ الاقتصاد والادارة_، العدد5 ، الرياض، 2002.

**42)** عصفور محمد شاكر ، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، لبنان، 2008.

**43)** حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

**44)** شوقي أحمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، بحث من جامعة أم القرى.

**45)** حسين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

**46)** الطوابي محمد حلمي ، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة –دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى2007.

**47)** الغزالي ابو حامد ، إحياء علوم الدين، الجزء السابع، المجلد الثالث، الطبعة الاولى، دار الفكر، بيروت لبنان، 1975 .

**48)** الديوان الوطني للإحصائيات لوهران.

**المراجع الدينية :**

**49)** القرآن الكريم، سورة الإسراء.

**50)** القرآن الكريم، سورة النساء.

**المراجع الأجنبية :**

**51)** Jacob S.Siegel and David A.Swanso ، THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY، Elsevier Academic Press ، Londen 2004.

**52)** Fabrice Mazerolle, Démogrephie économique, Librairie Vuiber, paris,2005.

**53)** Direction de Programmation et du Suivi Budgétaire de la Wilaya de Mostaganem .Monographie de la Wilaya situation arrêté au 31/12/2017, Edition Février 2018.